الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٤
الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني المتفق عليه، ستنتخب اللجنة أولا الأعضاء الآخرين في هيئة المكتب ثم تواصل مناقشتها العامة.

قبل أن نشرع في عملنا، أود أن أرحب، نيابة عن اللجنة، بجماعة زملاء نزع السلاح الموجودين معنا اليوم. وخلال العشرين سنة الماضية، درب برنامج الزمالة في مجال نزع السلاح بالفعل عدة مئات من الدبلوماسيين الشبان الذين أسهموا بشكل ملحوظ في الجهود العالمية وفي قضية نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين. وأصبح بعضهم مندوبين هامين لبلدانهم من أمثال مندوب الأرجنتين الموقر الموجود معنا اليوم.

وكما تذكرون، قررت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر أن ترجئ انتخاب أعضاء المكتب الآخرين إلى موعد لاحق. ويسعدني اليوم أن أبلغكم بأن المجموعات الإقليمية عينت بعد مشاورات مكثفة ثلاثة مرشحين لشغل مناصب نواب الرئيس وهم السيد غونثر سيبرت من ألمانيا، من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، والسيد كستوتس سادسكاس من ليتوانيا من مجموعة دول أوروبا الشرقية والسيد طارق علي بخيت من السودان من مجموعة الدول الأفريقية.

ونظرا لعدم وجود مرشحين آخرين ووفقا للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي وجريا على الممارسة المتبعة سأعتبر أن اللجنة ترغب في الاستغناء عن إجراء اقتراع سري وتعلن انتخاب السيد غونثر سيبرت والسيد كستوتس سادسكاس والسيد طارق بخيت نوابا لرئيس اللجنة الأولى بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن تهانئي الحارة لنواب الرئيس الثلاثة على الثقة الموضوعة فيهم وأؤكد لهم تأييدي، وتعاوني الكاملين في الاضطلاع معا بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا.

بعد المشاورات غير الرسمية فيما بين المجموعات الإقليمية أُبلغت بأن مجموعة الدول الآسيوية رشحت السيد كارلوس سوريتا من الفلبين لمنصب مقرر اللجنة.

ونظرا لأنه لا يوجد مرشحون آخرون سأعتبر أن اللجنة ترغب في اتباع نفس الإجراء فستستغني عن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-33597

0033597

الاقتراع السري، وتعلن انتخاب السيد كارلوس سوريتا مقررا للجنة الأولى بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن تهانئي القلبية للسيد كارلوس سوريتا لانتخابه مقررا للجنة الأولى وأدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على المنصة.

بعد الانتهاء من انتخاب أعضاء مكتب اللجنة في هذا العام، يسعدني أن ألاحظ أن اللجنة وضعت نمطا هاما للتناوب في شغل منصبي الرئيس والمقرر بين المجموعات الإقليمية المختلفة خاصة وأن مجموعة الدول الآسيوية ستتولى رئاسة اللجنة الأولى في عام ٢٠٠٠.

نواصل الآن المناقشة العامة. المتكلم الأول في قائمتي ممثل ميانمار، وأعطيه الكلمة.

السيد ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسعدني كثيرا أن أقدم لكم التهانئ الحارة من وفد ميانمار بمناسبة انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى، ونحيي أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

قدمت لنا فترة ما بعد الحرب الباردة فرصا وتحديات كبيرة. ومن المهم أن نغتنم هذه الفرص وأن نواجه هذه التحديات بفعالية. لكننا نأسف لملاحظة أن عام ١٩٩٩ كان محبطا فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فقد وصل مؤتمر نزع السلاح إلى طريق مسدود ولم يتمكن من الاتفاق حتى على برنامج عمل لدورته في ١٩٩٩. كذلك فإن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تتمكن من تقديم أية توصيات بشأن أمور موضوعية. بل إن مستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أصبح موضع شك.

هذه الصعوبات لا ترجع إلى مسائل إجرائية. إن جذورها تكمن في مسائل موضوعية وسببها مشاكل نابعة من المواقف وأساليب التفكير الجامدة. ومن المقلق أن نلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تركز كثيرا الآن وبشكل واضح على الأسلحة النووية وتعتمد عليها. ومن المؤسف أيضا أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تبدي عزوفا عن الدخول في حوار جاد بشأن نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف.

ما فتئ وفد ميانمار يشدد على المنطق الحاسم لنزع السلاح النووي. هذا المنطق صحيح على نحو لا يمكن إنكاره وملزم، على نحو بالغ. ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لا ينقسمان ولا ينفصلان. ولا يمكننا تطبيق منع الانتشار النووي بفاعلية دون أن نحقق نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من هذا المنطق الملزم لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن تعيش بوضوح في عالم من الأوهام وتأمل في أن تتمكن من الإبقاء على أسلحتها النووية فترات من الزمن غير محدودة وأن تمنع الدول الأخرى من حيازة هذه الأسلحة. إننا نأمل أن تصحوا الدول الحائزة للأسلحة النووية من هذا السُبات النووي وأن تواجه الحقيقة وتفعل كل شيء ممكن لاتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي.

في نفس الوقت يتزايد الدعم الدولي لنزع السلاح النووي ويكسب زخما جديدا. والواقع أننا نرحب بتقرير محفل طوكيو الذي يحدد نطاقا من التدابير السياسية الهامة لنزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن لدينا تحفظات بشأن بعض التوصيات الواردة في التقرير بشأن دور مؤتمر نزع السلاح وأعماله فإننا نود أن نعرب عن تأييدنا لمضمون التوصيات الواردة في تقرير محفل طوكيو بشأن تدابير عملية لنزع السلاح النووي.

ونظرا لأننا نؤيد بقوة وإصرار نزع السلاح النووي فقد دأب وفدي منذ ١٩٩٥ على تقديم القرار الخاص بنزع السلاح النووي في الدورات السنوية للجمعية العامة. لقد طرح قرار ميانمار مفهوم المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي، بالإضافة إلى المفاوضات الثنائية والمفاوضات التعددية إذا أمكن ذلك في المستقبل، وسيقدم وفدي، بالاشتراك مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومشاركين آخرين، مشروع قرار متابعة نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى في دورة هذا العام أيضا.

ونود أن نكرر دعوتنا بأن يتم على أساس الأولوية، عند بداية دورة سنة ٢٠٠٠ لمؤتمر نزع السلاح، إنشاء لجنة مخصصة لتبدأ في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي، يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الأسلحة النووية. وقد تكررت الدعوة إلى إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على جهود نزع السلاح في القرار الراهن للدول السبع بشأن هذا الموضوع.

ويشجعنا أن نعلم أن الهيئات المعنية تبدي قدرا من المرونة بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

ونحث جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على أن تبدي أقصى المرونة وأن تتوصل إلى حل توافقي لتنشئ، على أساس الأولوية، لجنة مخصصة أو هيئة فرعية معنية بهذه المسألة في بداية دورته سنة ٢٠٠٠.

ونشعر بخيبة الأمل من أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن هذه السنة مرة أخرى من الوفاء بحاجة العصر الماسة إلى إعادة إنشاء لجنة مخصصة معنية بحظر المواد الانشطارية للبدء في التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ظل الظروف السائدة، يمكننا أن نرى بعض المصاعب في عملية المفاوضات المقبلة وفي اختتام المفاوضات بشأن حظر المواد الانشطارية في المؤتمر. ولكن يجب علينا على الأقل أن نبدأ في هذا الموضوع دون أي تأخير إضافي. ونرى أن أي تأخير إضافي بشأن هذا الموضوع سيمثل هزيمة ذاتية وسيتسبب في مصاعب في مساعينا إلى التقدم فيما يتعلق بالموضوعات الأخرى. ولذا فإننا ندعو الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى أن تكثف جهودها لإعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية، وأن تبدأ التفاوض بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في بداية دورة المؤتمر عام ٢٠٠٠.

ونعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أحد أحجار الزاوية في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومعاهدة الحظر الشامل ليست مرضية تماما ولكنها أفضل اتفاق يمكن أن نتوصل إليه في ظل الظروف الراهنة. ومن شأن الإلتزام الشامل بمعاهدة الحظر الشامل وتنفيذها بفعالية أن يحول دون التحسين النوعي للأسلحة النووية وزيادة انتشارها. وبدون معاهدة الحظر الشامل ستظل بوابات الانتشار النووي مفتوحة. ولذا فإنه يلزمنا جميعا أن نكفل الدخول المبكر لمعاهدة الحظر الشامل في حيز النفاذ والالتزام الشامل والصارم بها.

ولكن حتى مسألة دخول معاهدة الحظر الشامل في حيز النفاذ مشكوك فيها الآن. ومن المؤسف أن عملية التصديق قد تأخرت في بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ والواقع أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقود الدول الأخرى إلى الانضمام إلى المعاهدة.

ويمثل موضوع الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا موضوعا أساسيا آخر يحتاج إلى أن يعالج في اللجنة الأولى وفي محفل معاهدة عدم الانتشار وفي سياق مؤتمر نزع السلاح. ونقدر أهمية الإسهام الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوفير الضمانات الأمنية السلبية المحددة حسب المناطق لدول المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم. وهذا يشكل إنجازا هاما، إذ تشمل هذه الضمانات السلبية الآن أكثر من ١٠٠ دولة.

ومع ذلك، نعتقد أن النظام القانوني العالمي لعدم الانتشار في إطار معاهدة عدم الانتشار يقتضي نظاما قانونيا عالميا مماثلا للضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولذا يلزم الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تضع صكا قانونيا دوليا بشأن الضمانات الأمنية، الإيجابية والسلبية، المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأسرع ما يمكن. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من إحراز نتائج ملموسة بشأن هذا الموضوع في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ أو أن ننشئ آلية للقيام بعمل جوهري بشأن هذا الموضوع. وفي ذات الوقت نعتزم متابعة هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

على الرغم من عجز مؤتمر نزع السلاح عن إجراء أي مفاوضات جوهرية خلال دورته لعام ١٩٩٩، فإن سجله في هذه السنة لم يكن خاليا تماما. والنقطة البارزة الوحيدة في عمل المؤتمر لهذه السنة جاءت في ٥ آب/أغسطس عندما أدخل خمسة من الأعضاء الجدد - هم، إكوادور، وأوزبكستان، وآيرلندا، وتونس، وماليزيا. ونتقدم بأحر تهانئنا للدول الأعضاء الجدد على دخولها المؤتمر. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا للطلبين المقدمين من تايلند والفلبين للحصول على عضوية المؤتمر.

إن مؤتمر نزع السلاح مؤسسة فريدة ولا شيء يمكن أن يحل محله في دوره بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي يتعامل مع نزع السلاح. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى استكشاف السبل والوسائل اللازمة

لزيادة تعزيز دوره مع المحافظة على طابعه الحالي في نفس الوقت.

وإذ نقترب من الألفية المقبلة، فمن الضروري أن نضع مجموعة جديدة من المبادئ والأهداف والأولويات للحد من الأسلحة ونزع السلاح للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين وما بعده. وستتاح للمجتمع الدولي فرصتان عظيمتان في المستقبل القريب. إحداهما مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ المزمع عقده في نيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو من السنة المقبلة. وستكون الأخرى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في المستقبل القريب، وإن لم تحدد بعد مواعيد هذه الدورة. وفي حالة أن هاتين الدورتين اعتمدتا مجموعة مبادئ وأهداف وأولويات جديدة، فمن الضروري أن تكون تلك المبادئ والأهداف والأولويات ذات طبيعة جوهرية وأن تشكل تقدما متميزا بشأن البت في مبادئ وأهداف مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز لعمل المركز الإقليمي للأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. وأود أن أعرب عن عميق تقدير وفد ميانمار للإسهام الكبير الذي قدمه المركز في تعزيز الوعي بمسائل الأمن ونزع السلاح وإجراء حوار إقليمي بشأن الأمن بين دول المنطقة، عرف بما يسمى بـ "عملية كاتامندو". والمؤتمرات الإقليمية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات، التي ينظمها المؤتمر ذات فائدة ومنفعة عظيمة للغاية للدول الأعضاء. ونشيد بالمركز على إنجازاته التي تدعو للإعجاب ونعرب عن دعمنا الكامل لأنشطته الجارية والترتيب الذي يتبعه حاليا بأن يعمل المدير من مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

السنة المقبلة، سنة ٢٠٠٠، ستكون سنة حاسمة بالنسبة للحد من التسلح ونزع السلاح. فهناك إمكانيات وتوقعات لكسر الجليد بشأن مسائل هامة مثل نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، والضمانات الأمنية وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وتلك الإمكانيات والتوقعات لن تتمخض عن نتائج ملموسة إلا إذا أظهرت الأطراف المعنية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، الإرادة السياسية والمرونة. والدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية أكبر من الدول الأعضاء غير الحائزة للأسلحة النووية في هذا الشأن. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتولى القيادة بإظهار المزيد من المرونة من أجل تجاوز المأزق الحالي في المسائل النووية وغيرها.

ولتحقيق هذه الغاية، دعونا - نحن جميع الدول الأعضاء، نووية وغير نووية - نضاعف جهودنا لتجاوز المأزق الحالي والمضي إلى الأمام.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم ولأعضاء المكتب بأخلص التهانئ بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإننا على يقين بأن قدراتكم وخبراتكم الدبلوماسية ستساهم في إنجاح مداولاتها.

كما نعرب عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به بالأمس وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والذي عبَّر فيه عن الشواغل والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال الأسلحة النووية والدمار الشامل وتأثيرها المباشر على السلم والأمن الدوليين والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

بالرغم من انتهاء الحرب الباردة وإبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات في مجال نزع الأسلحة المحظورة، خاصة النووية منها، لتخفيف حدة التوترات والصراعات في العديد من دول العالم، لا تزال البيئة الدولية تواجه خللا واضحا في مسألة التوازن الأمني الإقليمي والدولي، نظرا لاستمرار النزاعات والحروب الوطنية والإقليمية والدولية، وتواصل سياسات بعض الدول في امتلاك وتخزين الأسلحة النووية والأسلحة المحظورة. وأمام هذه الحقائق ينبغي للمجتمع الدولي العمل على إزالة هذه الأسلحة، ومواصلة جهوده ومساعيه من أجل إيجاد حلول سلمية لهذه المشاكل. كما أن التعاون والتنسيق الإقليمي في مواجهة هذه الحالات وتداعياتها يمثل رافدا مُهما للعمل الدولي المشترك.

إن التطورات السياسية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، وما أكدته من ترابط في المصالح المشتركة للدول، تزيد من قناعتنا أكثر من أي وقت مضى بأن مسألة السلم والأمن الدوليين تتطلب تعاونا إقليميا ودوليا جادا تشترك فيه كافة الدول وعلى قاعدة من

المساواة والشفافية. ولعل تجارب الحروب والنزاعات في العديد من المناطق قد برهنت على أن تسوية الصراعات وصون أمن الدول وسلامتها الإقليمية لا يمكن أن تتم من خلال اللجوء إلى أساليب استخدام القوة، أو احتلال أراضي الغير، أو امتلاك الأسلحة المحظورة أو التهديد بها، باعتبارها تمثل عوامل مغذية لبؤر التوتر، وسببا مباشرا في تهديد السلم والأمن الدوليين.

لقد شهدت منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية في العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال الثلاثة عقود الماضية، العديد من الحروب والنزاعات وحالات الاحتلال التي ما زالت تداعياتها ماثلة في البيئة الخليجية، والتي كان أولها قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام ١٩٧١. ويلي ذلك الحرب العراقية الإيرانية. ثم الغزو العراقي لدولة الكويت. إضافة إلى امتلاك بعض دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل، وسعيها المتواصل للحصول على الأسلحة النووية، وإجراء التجارب المحظورة عليها، مما أدى إلى حدوث سباق في التسلح المحظور في منطقة الخليج العربي والمنطقة الآسيوية، وأبرز من جديد خطورة هذه السياسات على السلم والأمن في المنطقة. وهذا ما دعا دول مجلس التعاون الخليجي للمطالبة بإزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، والعمل على إيجاد حلول سلمية عادلة وشاملة لهذه النزاعات وإنهاء حالات الاحتلال، بما يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وعلاقات حُسن الجوار، والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لتنتقل المنطقة من حالة التوتر وعدم الاستقرار إلى مرحلة جديدة من التعايش السلمي وتعزيز التنمية البشرية، وتوطيد أواصر العلاقات الثنائية والجماعية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يتطلب توافر الإرادة السياسية واتخاذ القرارات الشجاعة التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف السامية.

وفي هذا الصدد، أكدت دول مجلس التعاون الخليجي ودول المجتمع الدولي بأنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي دون إيجاد حل سلمي منصف وعادل، يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث يستند إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. ونود هنا أن نجدد مطالبتنا للحكومة الإيرانية بالعمل على ترجمة خطاباتها السياسية من الأقوال إلى الأفعال، وأن تتعاطى إيجابيا مع المبادرات السلمية التي أعلنت عنها دولة الإمارات ورحبت بها دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، والمجتمع الدولي، بما يؤدي إلى إنهاء احتلالها غير الشرعي لجزرنا الثلاث التي هي جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما ونجدد موقفنا الداعم لكافة الجهود والمساعي السلمية المبذولة لاحتواء أوجه الخلافات والنزاعات وحالات الاحتلال في العديد من المناطق وخاصة في الشرق الأوسط، والعمل على تسويتها وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إن الأمن حق مشروع لكافة دول العالم، ويجب ألا يقتصر على معالجة جوانب التسلح المحظورة فحسب، بل أن يشمل أيضا تعزيز آليات التعاون الدولي في مجالات الأمن وعمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية. وهذا يستدعي من دول المجتمع الدولي الالتزام بضوابط المعايير غير المزدوجة التي من شأنها أن تساعد على إحراز التقدم المنشود في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما النووية منها. كما أننا نعتبر أن الترتيبات الأمنية الدولية والإقليمية في مجال شفافية التسلح خطوة فاعلة ذات أولوية باتجاه تعزيز تدابير بناء الثقة ومرتكزات الأمن والسلم والاستقرار الذي تتطلع إليها دولنا وشعوبنا.

ومن هذا المنطلق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بالتوقيع على معاهدات حظر الانتشار النووي والحظر الشامل للتجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية تعزيزا لعالميتها، يقلقها تضاعف الترسانات النووية وغيرها من السلاح البيولوجي والكيميائي لدى العديد من الدول النووية، وأيضا محاولات البعض امتلاك وإجراء التجارب النووية وتطوير قدراتها التسليحية المحظورة بحجة الردع الأمني، وهو ما يتناقض بشدة مع أهداف ومقاصد هذه المعاهدات، ونظام التحقق والضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن اهتمام المجتمع الدولي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، مسألة في غاية الأهمية. وإننا إذ نؤيد الاقتراحات الداعية إلى تعزيز فعالية هيئة نزع السلاح ودور مجلس الأمن في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين، وخصوصا فيما يتصل بضمان تطبيق

عالمية كافة معاهدات حظر التسلح، نؤكد على مسؤوليات الدول في الالتزام بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، خصوصا ما يتعلق منها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والعمل على مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ذلك أن استمرار امتلاكها لهذه الأسلحة لا يمكن أن يحقق الاستقرار والأمن في هذه المنطقة الحساسة والتي تشهد تفاوتا واضحا في القدرات العسكرية، وستؤدي حتما إلى عودة المنطقة إلى دائرة الحروب والصراعات والعنف وعدم الاستقرار، فضلا عن تأثيرها المباشر على التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أننا نأمل من مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن يضمن تنفيذ القرار المتصل بالشرق الأوسط والصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة المعقود عام ١٩٩٥.

لقد عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن موقفها الداعم لمواقف دول المجتمع الدولي إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعاني من المشاكل والحروب، الأمر الذي يشكل عاملا مساعدا في زعزعة الاستقرار والأمن الوطني والإقليمي. وعليه فإن معالجة هذه الحالات والظواهر المتزايدة التي تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية للبلدان المتضررة، وعلى العلاقات الثنائية بين دول الجوار، تتطلب التزام الدول بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة. ونأمل أن يتوصل مؤتمر عام ٢٠٠١ إلى نتائج إيجابية تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال.

إننا ندعم التوجهات الإقليمية والدولية الداعية إلى إزالة الألغام المضادة للأفراد واستخدامها العشوائي وتقديم المساعدات الإنسانية للضحايا، وتوكيد أهمية التعاون مع الدول المتضررة من خلال تقديم المعلومات اللازمة والخرائط والمساعدات المالية والتقنية للتخلص منها، مع مراعاة الشواغل والمتطلبات الأمنية المشروعة للدول وفقا للأعراف والقوانين الدولية ذات الصلة.

ختاما فإننا نتطلع بأن تصبح الألفية الثالثة بداية عهد جديد للعلاقات الدولية يقوم على حل النزاعات وحالات الاحتلال سلميا، وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك النووية منها، مما يساعد على خلق بيئة إقليمية ودولية يسودها الأمن والاستقرار والنماء.

السيد برنوباك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعبر عن مشاركتي مع الممثلين الآخرين في تقديم التهنئة لكم سيدي الرئيس على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا على ثقة من أن خبراتكم الطويلة في ميدان نزع السلاح سوف تكون مفيدة في عمل اللجنة وأؤكد لسعادتكم دعمنا وتعاوننا.

اليوم سأقدم ملاحظاتي المقصورة على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة وسأتطرق إلى عدد محدود من المسائل بدلا من الإيجاز والتعميم بشأن عدد كبير من الموضوعات. والنرويج بطبيعة الحال لديها آراء واهتمامات ثابتة بشأن عدد من المسائل الأخرى المتعلقة بجدول أعمال الأمن الدولي ونزع السلاح.

لا يزال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يستأثران باهتمام النرويج، وفي الواقع، باهتمام المجتمع الدولي كله. ولا يزال هدفنا النهائي نزع السلاح النووي الكامل. ولا يمكن تحقيق ذلك دون تعزيز نظام عدم الانتشار. لقد وصلنا الآن إلى نقطة أصبح يتعين علينا فيها أن نجد وسائل سياسية ملموسة للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، على حد سواء، بغية تعزيز الاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولا نعتقد أن سياسة حيازة أسلحة نووية تخدم المصالح السياسية أو الأمنية لدولة ما أو أنها ذات صلة بحماية المصالح الوطنية أو زيادتها. وإذا فشلنا في تقليل الأهمية السياسية والاستراتيجية للأسلحة النووية في الشؤون الدولية، فستصبح جهودنا المبذولة بصدد عدم الانتشار عديمة الجدوى. وينطوي هذا على التنفيذ الكامل لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح القائمة حاليا، ومواصلة تخفيض المخزون النووي الحالي وتوفر إرادة سياسية للتفكير في اتخاذ المزيد من الخطوات. وإذا أريد تعزيز نظام عدم الانتشار، لا بد من تنفيذ المبادئ والأهداف على النحو الوارد في استعراض عام ١٩٩٥ ومؤتمر التمديد الذي عقدته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولقد أحطنا علما بشتى مبادرات نزع السلاح النووي التي اتخذها بعض البلدان من أجل هذه الدورة للجمعية العامة، بما في ذلك الأفكار التي طرحت في التحالف

بشأن جدول الأعمال الجديد. والنرويج على استعداد للدخول في حوار مع تلك البلدان ومع بلدان أخرى لمناقشة الأفكار والوسائل التي يمكن أن تسهم بصورة بناءة في تقديم زخم جديد في هذا المجال الهام.

وبغية المضي قدما في ميدان عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، نعتقد أنه ينبغي إيلاء أولوية للخطوات العملية التالية.

أولا، ينبغي تنشيط عملية الاستعراض المعزز لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعرب النرويج عن أسفها لعدم تمكن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية من الاتفاق على توصية موضوعية ترفع إلى المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠. ومن المهم أن نتفق في العام المقبل على استراتيجية تحدد بشكل واضح جوهر هذه العملية واتجاهها وأهدافها كي يتسنى الاستغلال الأكمل لإمكاناتها، بوصفها أداة قيمة في جهودنا الرامية إلى درء انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي.

ثانيا، على الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار قناة رئيسية للتصدي للقضايا النووية فنحن نرى استغلال المحافل الأخرى أيضا لهذا الغرض. وكل التدابير المختلفة هامة وضرورية ويجب النظر إليها على أنها أجزاء من كل واحد يعزز بعضها بعضا إذا كنا نرمي إلى تحقيق النتائج المرجوة. وهذا هو السبب في أن النرويج تقدمت مع ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا باقتراح بأن ينشئ مؤتمر نزع السلاح فريقا عاملا مخصصا لدراسة سبل ووسائل إقامة تبادل للمعلومات والآراء بشأن الجهود التي تبذل لنزع السلاح النووي. والمؤتمر، إذا وضع خطة للإبلاغ عن القضايا والسياسات النووية، يمكن أن يصبح محفلا هاما للمناقشة وتبادل المعلومات. وهذا يتيح للدول الحائزة للأسلحة النووية فرصة لتقديم المعلومات عن النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المبادرات الفردية والثنائية وعن سياساتها النووية وبذا تبدي التزامها بنزع السلاح النووي.

ثالثا، نسلم بأنه حدثت تخفيضات هامة في الترسانات النووية. وفي هذا الصدد تشكل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى) ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) علامتين بارزتين في التاريخ الطويل لجهود الحد من الأسلحة. وللآن لم تدخل معاهدة ستارت الثانية لعام ١٩٩٣ حيز النفاذ. وهذا أمر يدعو للأسف العميق. لذلك نهيب بالاتحاد الروسي أن يصادق على معاهدة ستارت الثانية دون مزيد من التأخير حتى يمكن بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تبدأ المفاوضات على معاهدة ستارت الثالثة في أقرب وقت ممكن بقصد تخفيض الترسانات الاستراتيجية تخفيضا كبيرا.

رابعا، هناك ضرورة لزيادة تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية وتدمير تلك الأسلحة. نحن نعلم أنه تم سحب الآلاف من الأسلحة النووية التكتيكية وجرى تخزينها. ويجب تدمير هذه الأسلحة بسلامة وأمان وليس مجرد تخزينها. ومن المهم أن يكفل استمرار هذا الجزء من عملية نزع السلاح، على نحو ما اقترح في الإعلانات الانفرادية السابقة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

خامسا، لقد أبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بنجاح في عام ١٩٩٦. وهذه المعاهدة تكملة هامة لمعاهدة عدم الانتشار لأنها بمثابة حاجز أمام التطوير النوعي للأسلحة النووية. وقد أوضحت ردة الفعل من المجتمع الدولي إزاء التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في العام الماضي بشكل واضح أنه لا يوجد مبرر البتة للتجارب النووية. ويجب أن تولى أعلى الأولويات لتحقيق الانضمام العالمي لهذه المعاهدة وتأمين نفاذها في أقرب وقت ممكن. ونرجو أن يكون مؤتمر المادة الرابعة عشرة، المعقود للتو في فيينا، قد تمكن من الإسهام بزخم جديد. وقد صدقت النرويج على المعاهدة بعد الدورة الأخيرة للجنة الأولى. ونحن على استعداد للإسهام بقدر كبير في نظام التحقق الوارد في المعاهدة. وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق للآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك دون تأخير، وخاصة الدول المدرجة في قائمة الـ ٤٤ دولة المطلوب انضمامها للمعاهدة حتى يبدأ سريانها، بما فيها الصين وروسيا والولايات المتحدة.

سادسا وأخيرا، المفاوضات بشأن معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وسائر أجهزة التفجير النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على النحو المتوخى في وثيقة مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، لم تبدأ للآن، مع الأسف الشديد. ومؤتمر نزع السلاح مسؤول عن دفع تلك المفاوضات قدما، ولا بد أن ينال هذا التحدي أعلى الأولويات في هذا المحفل. ولذا ينبغي أن يعاد على الفور إنشاء اللجنة

المخصصة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذه المعاهدة لن تكون مجرد إسهام بل جزءا أساسيا من نزع السلاح النووي وخطوة هامة نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. والفشل في التصدي لهذه القضية يقوض مصداقية مؤتمر نزع السلاح ويضر بتنفيذ المبادئ والأهداف التي حددها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونرى أن من المفيد وضع تدابير اختيارية تزيد من الشفافية في الحصر العسكري للمواد الانشطارية. وكانت النرويج قد قدمت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية في عام ١٩٩٧ اقتراحا من أربع مراحل لزيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة بالنسبة لتلك الموجودات، عن طريق إجراءات الإبلاغ والتفتيش والضمانات بقصد إجراء تخفيضات صافية في تلك المخزونات مراقبة ومتفق عليها.

وأود أن أتطرق بالتفصيل إلى قضية تشغل بلدي كثيرا. من المهم أن تعالج جميع المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة بأسلوب شامل. فهذه المواد تشكل تحديا لعدم الانتشار النووي ولنزع السلاح النووي. والتركيز على سبيل الحصر على فرض حظر على ما ينتج في المستقبل لا يكفي. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد سبلا للتعامل مع العناصر المختلفة في سياق شامل. والمبادرات المتعددة الأطراف مرغوبة لأن المصالح الأمنية المشتركة الهامة معرضة للخطر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ولأن النهج الحالية الفردية والثنائية غير كافية.

لقد قدمت النرويج خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ اقتراحا بأن نتفق على مجموعة مبادئ للتعامل مع المواد الانشطارية الممكن استخدامها في الأسلحة. وهذا يشمل المواد الانشطارية التي تزيد الآن عن الاحتياجات العسكرية والتي أزيلت من دورة الانتاج العسكري، وكذلك اليورانيوم المخصب لأغراض غير التفجير والمستخدم وقودا لتوجيه المفاعلات البحرية. ويحدد هذا المبدأ الالتزامات العريضة للدول ويوجه أعمالها التالية في تعاملها مع تلك المواد. وينبغي أن يكفل هذا المبدأ عدم الرجعة أي عدم عودة أي من هذه المخزونات أو تحويلها إلى برامج أسلحة، وينبغي أن تبقى تلك المواد بعيدة عن متناول الاستعمال العسكري بأسرع ما يمكن عمليا. والمبدأ ينبغي أن يكفل الأمن، بما يعني أن تكون المخزونات بمنأى عن السرقة والتخريب؛ وأن يكفل السلامة، بما يعني ألا تؤذي تلك المواد صحة البشر أو البيئة؛ وأن يكفل الرقابة الوطنية، بمعنى أن يوضع معيار دولي فعال للمحاسبة ومراجعة الحسابات ذاتيا، للمساعدة على تحسين الرقابة الوطنية على تلك المخزونات.

وينبغي أن تدرج قضايا المخزونات المتعلقة بالزيادة المفرطة في مواد الأسلحة واليورانيوم عالي الإثراء لأغراض غير تفجيرية، ضمن عملية متعددة الأطراف تجري بالتوازي مع المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الجارية في جنيف، وينبغي أن نبحث ما إذا كان للوكالة الدولية للطاقة الذرية دور في تيسير عملية تهدف إلى ذلك. فهذه العملية يمكن أن تكون تدبيرا تكميليا قيما، وأن تترك آثارا طيبة على المفاوضات.

ونحن نرحب بتكثيف المفاوضات في هذا العام بشأن بروتوكول للتحقق يلحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. والنرويج ملتزمة بإكمال البروتوكول خلال عام ٢٠٠٠. بيد أننا نرى أن من الأمور الحاسمة أن تكون التدابير الموضوعة في بروتوكول التحقق فعالة. ومن المهم أن نركز الآن على استنباط إجراءات إعلان سليمة ووسائل فعالة لمتابعة هذه الإعلانات. وإلى جانب عمليات التفتيش بناء على تحد التقليدية ستكون الزيارات الانتقائية التلقائية الأساسي في أي نظام في المستقبل للتحقق من الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية إسهام مهم في إزالة التهديدات للاستقرار الإقليمي والدولي. ومن الشواغل أن عددا كبيرا من الدول الموقعة لم يصدق بعد على الاتفاقية، وهناك للآن عدد كبير من البلدان لم يوقع ولم يصدق على هذا الصك. ونحن نحث جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها للآن أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونشاطر القلق الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي من أن بعض الدول الأطراف لم يف بعد بالالتزامات المتعلقة بالإعلان المطلوب في الاتفاقية. وندعو جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بهذه الالتزامات دون مزيد من التأخير.

إن بدأ سريان اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وتنفيذها تنفيذا عمليا قفزا بنا قفزة كبيرة إلى الأمام في

جهودنا للقضاء على المعاناة الإنسانية الهائلة التي تسببها هذه الأسلحة. والاجتماع الأول للدول الأطراف، المعقود في موزامبيق في بداية هذا العام، أنشأ آلية لمتابعة الاتفاقية بصورة عملية. وبرنامج العمل بين الدورات يستند إلى مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات العلاقة في هذا المجال. وإنه لمن الأساسي أن نضمن الآن التنفيذ الفعال وأن نوفر الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف الإنسانية التي حُددت في الاتفاقية.

ولتعزيز كفاءة هذا العمل ينبغي دمج مشروعات الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط العام لعمليات الإعمار والتأهيل الوطنية. وينبغي إنشاء فرق التنسيق على المستوى القطري لهذا الغرض. ويفضل أن تترأس هذه الأفرقة السلطات الوطنية وأن تشتمل على المانحين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ذات الصلة.

عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة إلى الضحايا فإن من الأهمية بمكان الاعتراف بأن الجهود المبذولة في هذا المجال ينبغي النظر إليها كجزء لا يتجزأ من إجراءات العمل المتعلقة بالألغام وأن ينظر إليها داخل سياق أوسع نطاقا من الخطط الصحية الوطنية ومسائل الإعاقة بعامة.

وشبكات العمل القوية التابعة للمنظمات غير الحكومية يجب أن تكون جزءا من الجهود العالمية لإجراءات العمل المتعلقة بالألغام. ويجب علينا أن نتابع بنشاط الشراكة بين البلدان المتضررة بالألغام والبلدان الأخرى، التي تطورت بصورة ناجحة جدا أثناء عملية أوتاوا.

وتتطلع النرويج إلى انعقاد المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف في البروتوكول المعدل الثاني بشأن أسلحة تقليدية معينة، والذي سيلتئم في وقت لاحق من هذا العام. فاتفاقية الألغام المضادة للأفراد والبروتوكول الثاني المعدل، بآليته الاستشارية، يكفلان استمرار بقاء مسألة الألغام مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي في المستقبل. ومن الأهمية بمكان أن تبادر الدول الأطراف بتقديم التقارير الوطنية المطلوبة قبل انعقاد هذا المؤتمر. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأناشد جميع الدول التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية وفي البروتوكول الملحق بها، وبخاصة البروتوكول الثاني المعدل الخاص بالألغام أن تفعل ذلك.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وإساءة استخدامها وتكديسها على نحو مفرط مجال يثير قلقا إنسانيا كبيرا. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أدوات العنف المستخدمة على أوسع نطاق في الصراعات المسلحة التي ظل عددها يتزايد منذ انتهاء الحرب الباردة، وهي تتسبب في ملايين الإصابات، التي تقع نسبة عالية منها بين المدنيين. ويجب علينا جميعا أن نقبل بتحمل قسطنا من المسؤولية عن هذه الحالة. فلدينا مشكلة مشتركة ونحتاج إلى العمل معا لإيجاد الحلول المناسبة.

إن مسألة الأسلحة الصغيرة مسألة معقدة وينبغي معالجتها بطريقة شاملة ومتعددة الاختصاصات. وينبغي استخدام الخبرة الفنية المتوفرة في مجال نزع السلاح وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والتنمية. كذلك ينبغي أن يتسم نهجنا بالطابع العملي والتركيز. ومن المحتمل أن توجد أفضل الحلول لمشكلة الأسلحة الصغيرة في هذه المرحلة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. ولذا فإننا ندعم بقوة الجهود الإقليمية مثل الوقف الاختياري الذي طبقته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومدونة السلوك التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي.

وتؤيد النرويج عقد مؤتمر دولي يتناول جميع جوانب الأسلحة الصغيرة بحلول عام ٢٠٠١. ومن الأهمية بمكان أن تبدأ التحضيرات لعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تكون العملية التحضيرية مفتوحة وشفافة. وإننا نحتاج إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن ما ينبغي أن يتناوله جدول الأعمال المحدد للمؤتمر. ومن الناحية المثالية، ينبغي للمؤتمر، من جملة أمور أخرى، أن يؤيد ويكمل المبادرات والجهود التي يجري الاضطلاع بها في الوقت الذي يعمل فيه على تفادي الازدواجية في العمل الذي تحقق في محافل وأطر أخرى.

إن جدول أعمالنا المتعلق بالأمن أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. فالأمن في المستقبل يعتمد على مزيج من المبادرات الإقليمية والعالمية. ويعتمد أيضا على اتباع نهج شامل إزاء المشاكل المتصلة بأسلحة التدمير الشامل وبالأسلحة التقليدية. وإننا مع البلدان الأخرى سنضطلع بدور بناء في الجهود المتعددة الأطراف، بما في ذلك المناقشات التي تجري أثناء هذه الدورة للجنة الأولى للجمعية العامة لندفع قدما بهدفي نزع السلاح وعدم الانتشار في جدول الأعمال الدولي بغية تحسين الاستقرار والأمن في العالم.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على رئاسة اللجنة الأولى وأن أهنئ باقي أعضاء المكتب على انتخابهم.

تجتمع اللجنة الأولى اليوم للمرة الأخيرة قبل حلول الألفية الجديدة، وفي أعقاب تطورات هامة حدثت على الساحة الدولية خلال الآونة الأخيرة، تطورات تتصل اتصالات مباشرا بمجال نزع السلاح. وهذه التطورات، على خطورتها، ينبغي أن يتم تقييمها بعناية من أجل التركيز على هدفنا الأسمى المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. وينبغي أن تقيم أيضا لتوحيد رؤيانا لتحقيق أفضل المصالح للمجتمع الدولي. وينبغي أن تقيم أخيرا في ضوء التزامنا المشترك المنعكس في أولى كلمات الميثاق "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب".

هكذا، ونحن على أعتاب الألفية الجديدة، نجد أن من الضروري إعادة تأكيد أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. وهذه الأولويات حددتها بوضوح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ والتي احتل فيها موضوع نزع السلاح النووي الأولوية القصوى، تتلوها أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ثم الأسلحة التقليدية.

وتظل رؤيتنا راسخة بأن هذه الأولويات يجب أن تظل حاكمة لأعمالنا إلى أن نقرر ما يخالف ذلك، وذلك في حالة إذا ما شاهدنا اليوم الذي نكون فيه قد أوفينا بالتزاماتنا بموجب الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الإطار، نتطلع إلى انعقاد دورة خاصة رابعة للجمعية العامة نرى أهمية انعقادها في أقرب فرصة. وإن انعقادها هذا يجب ألا يظل رهنا برضا هذا الطرف أو ذاك.

إن انتهاء الحرب الباردة وفر بدون شك فرصة ذهبية وزخما كاملا وأملا حقيقيا بأن مجتمع الدول المتحضرة سيكون قادرا أخيرا على إنقاذ العالم من العقائد العسكرية المبنية على استمرار حيازة الأسلحة النووية. ومع الأسف فإن العالم يشهد اليوم ليس فقط تطويرا بل وانتشارا لهذه العقائد المدمرة، في الوقت الذي نسعى فيه جاهدين لإزالتها والعيش بمنأى عنها.

وفي هذا الإطار يحضرني ما توصلت إليه لجنة كانبيرا من نتائج أثبت الزمن وأثبتت التجربة صحة ناقوس خطرها، ومنها:

"إن حيازة الأسلحة النووية من قبل أية دولة تعد دافعا مستمرا للدول الأخرى للحصول عليها".

والسؤال البديهي المطروح اليوم هو: إلى متى تظل الدول النووية الخمس ممعنة في تجاهلها لخطورة الموقف والتمادي في إعطاء قدوة سلبية؟ إننا نتعجب حقا. وهل يستلزم الأمر إجراء المزيد من التفجيرات النووية لكي يستيقظ المجتمع الدولي من غفلته؟

لقد طرحت مبادرات عديدة لإزالة الأسلحة النووية، وأشير هنا إلى مبادرة ائتلاف جدول الأعمال الجديد، من ضمنها مصر، والمعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد". ولقد تشجعنا بالدعم الكبير الذي حظي به القرار المعني في العام الماضي. ونأمل أن يحظى مشروع قرار هذا العام - الذي يعبر عن المطلب الملح للمجتمع الدولي باتخاذ خطوات وإجراءات ملموسة في مجال نزع السلاح النووي - نأمل أن يعتمد بأغلبية ساحقة.

وتأسف مصر لاستمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على جدول لأعماله. كما نأسف لاستمرار انعدام الإرادة السياسية الحقيقية فيما بين الدول النووية الخمس للدخول في مفاوضات جادة متعددة الأطراف تقود إلى التنفيذ الكامل لالتزامها وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤمن بأن هذا الموقف، خاصة في أعقاب التمديد اللانهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، لا يتعارض فقط مع التزامها وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وإنما يقلل أيضا من شأن أهداف ومقاصد المعاهدة.

منذ إجراء التجارب النووية في شبه القارة الهندية ظهرت حاجة ملحة لمراجعة السياسات والمواقف في مجال نزع السلاح وذلك بهدف تحديد أوجه القصور القائمة. فالأطر القانونية التي رسمتها معاهدتا عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية أثبتت بالفعل بأن معاهدة عدم الانتشار غير صالحة وحدها لضمان استمرارية ومصداقية نظام عدم الانتشار العالمي. ولذا تقوم الحاجة إلى العمل الدولي على الأسس التالية:

أولا، أهمية التوصل إلى معاهدة عالمية غير تمييزية لحظر الأسلحة النووية وكذلك المواد الانشطارية، بما في ذلك تدمير كل المخزون منها.

ثانيا، أهمية تحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار الدولي، وذلك بانضمام كافة الدول إليها دون استثناء. ومن المؤكد أن انعقاد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠ على أساس صفقة التمديد اللانهائي، والمتمثلة في ثلاثة مقررات وقرار بشأن الشرق الأوسط، يعد فرصة لا يجب تفويتها لبذل مزيد من الجهد لتحقيق عالمية المعاهدة دعما لنظام منع الانتشار العالمي وصونا لمصداقية المعاهدة ذاتها.

ثالثا، أهمية الإقرار دوليا بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

رابعا، أهمية التوصل إلى ترتيبات دولية لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية. ونتطلع إلى عمل جاد في مؤتمر نزع السلاح في هذا الاتجاه، بحيث يتم التوصل إلى ترتيبات تتعدى في نطاقها أحكام القرارين ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) القاصرين، لكي تشتمل على عناصر الحماية الشاملة والمساعدات الضرورية، وبالتالي تمتعها بعاملي المصداقية والردع.

أنتقل الآن إلى الوضع في الشرق الأوسط. منذ عام ١٩٧٤ واللجنة الأولى والجمعية العامة تعتمدان سنويا قرارا حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقبل ذلك التاريخ وبعده تكاثرت المناطق الخالية من الأسلحة النووية حول العالم. كما ظهرت مبادرات عديدة لإنشاء مناطق جديدة في مختلف بقاعه. ولكن، مع الأسف، لا يزال الوضع في الشرق الأوسط مجمدا. وبالرغم من خيبة الأمل الشديدة لهذا الوضع الراكد والمؤسف، تظل مصر ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ القرار الذي تعتمده هذه اللجنة الموقرة سنويا، ومنذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء. وبناء على ذلك فإن دعمنا لهذا القرار يجب ألا يساء تفسيره أو فهمه على أنه دعم رمزي للوضع المؤسف الذي اتسم به الموضوع لفترة طويلة من الزمن. بل على العكس، فإن مصر تستمر في التزامها المتمثل في الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وكذلك لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، حيث أن إنشاء مثل هذه المنطقة يعد إجراء هاما لبناء الثقة يمهد السبيل إلى إحلال سلام شامل ودائم وعادل في الشرق الأوسط.

دولة وحيدة في الشرق الأوسط تحول حولها شبهات تملك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية. وهي نفس الدولة الموجودة في الشرق الأوسط التي تدير منشآت نووية غير خاضعة للرقابة الدولية. وهي نفسها التي لا تزال تمضي في رفضها الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي أو حتى مناقشة المسألة النووية. وهذه الدولة هي إسرائيل. فإسرائيل هي التي سلطت الضوء على نفسها وليس سواها. وبالرغم من ذلك، فإن رد فعل المجتمع الدولي على هذا الوضع الخطير والاستفزازي، إذا ما قورن بأوضاع أخرى، يظل مُسكنا على أحسن تقدير. إن المعايير المزدوجة في تتبع هدف منع الانتشار خطيرة وتجلب لا شك آثارا عكسية. والمجتمع الدولي عليه أن يختار، ويختار بوضوح، إما أنه مع انتشار الأسلحة النووية أو ضده. فلا مجال للحلول الوسط. ولا مجال للمناطق الرمادية. ولا مجال للحديث عن تبريرات مخففة. وأخيرا، لا مجال للنفاق.

نحن لا نفهم كيف تقدم بعض الدول على إصدار إدانات عنيفة واتخاذ إجراءات قوية ضد دولة يشتبه في خروجها على القانون، في الوقت الذي لا تفعل سوى مهادنة دولة أخرى خارجة على القانون.

إن الحجج التي توظفها إسرائيل في محاولاتها لتبرير مغالطات مواقفها ضد الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضد إخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ما هي إلا ساترا مكشوفا لمواصلة سياساتها وبرامجها وتطلعاتها في مجال التسلح النووي. كما أن هذا الوضع يمثل عقبة رئيسية أمام مبادرات عديدة أخرى، على رأسها مبادرة الرئيس مبارك في نيسان/أبريل ١٩٩٠ لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وكذلك مبادرته الأعم والأشمل في حزيران/يونيه ١٩٩٨ لعقد مؤتمر دولي بهدف التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية.

تؤيد مصر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كإجراء لبناء الثقة وليس كإجراء لضبط التسلح. وهكذا تقيم مصر أعمال الاجتماعات التي عقدت في السابق

لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمسألة، ليس فقط من منطلق فشلها في توسيع نطاق السجل لكي يغطي الحيازة العسكرية والحيازة من خلال الإنتاج المحلي، وإنما أيضا لأنها فشلت في إدراج فئات إضافية هي أسلحة الدمار الشامل.

إن الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل تماثل في الأهمية، في تقديرنا، الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية. فالأمن لا يتجزأ. وفي هذا السياق لا يمكن أن يعهد إلى فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٠ بمهمة مبهمة. بل على العكس، ينبغي أن تتأسس ولايته على أرضية صلبة تمكنه من التغلب على أوجه القصور التي تعترض عمل السجل في وضعه الحالي.

أنتقل الآن إلى مسألة تحظى باهتمام متصاعد من قبل المجتمع الدولي، ألا وهي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. تعد هذه المسألة من الموضوعات الهامة التي يجب أن تتكاتف الجهود الدولية للقضاء عليها. وفي هذا المعرض، فإننا نؤكد أن مسؤولية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لا تقع على الأطراف المتلقية بقدر كونها مسؤولية قانونية وأدبية على الدول المنتجة والمصدرة، التي يجب أن تتخذ تدابير صارمة لكفالة عدم تصدير تلك الأسلحة إلا إلى الحكومات الشرعية.

إن مصر، إذ تولي أهمية خاصة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، تولي الأهمية أيضا لموضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الإطار، شاركت مصر بنشاط في أعمال لجنة الخبراء الحكوميين المعنيين بدراسة أسباب انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والحد منها.

كما شاركت مصر، من خلال رئاستها لأعمال هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٩، في وضع واعتماد المبادئ التوجيهية الخاصة بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١.

وتتناول الدورة الحالية للجمعية العامة بحث مشروع قرار يتعلق بمسيرة اللجان التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه. وإننا، في هذا الإطار، نؤكد على أن نطاق المؤتمر يجب أن ينحصر في بحث الموضوعات الخاصة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة فقط.كما نرى أن رئاسة اللجان التحضيرية، وكذا رئاسة المؤتمر، يجب أن تؤول إلى إحدى الدول المتأثرة من مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وأن يتم اختيار مكان انعقاد اللجان التحضيرية، وكذا مؤتمر عام ٢٠٠١، بالشكل الذي يضمن أكبر قدر ممكن من مشاركة الدول الأعضاء.

وفيما يخص مشكلة الألغام الأرضية، تعد مصر في الواقع من أكثر الدول في العالم المعرضة لهذه المشكلة. حيث يصل عدد الألغام الأرضية المزروعة في الأراضي المصرية إلى حوالي ٢٣ مليون لغم زرعتها القوى المتحاربة إبان الحرب العالمية الثانية. ولقد أوضحت مصر موقفها من اتفاقية أوتاوا مرارا في العديد من المحافل الدولية، ولا حاجة إلى إعادة طرحها من جديد. يكفي أن أشير إلى أن الجهود الدولية المبذولة لحظر الألغام الأرضية يجب أن تواكبها جهورية متوازية للمساعدة في إزالتها. والعبء الأكبر هنا يجب أن تتحمله الدول التي خططت لزرع هذه الألغام في أراضي الغير، مثلما اعترف بذلك المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر الأسلحة التقليدية عشوائية الأثر في أيار/مايو ١٩٩٦.

في الختام، أود أن أؤكد على أهمية بذل المزيد من الجهود في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وهذا الجهد ينبغي أن يرقى إلى أكبر قدر من التنسيق بين عمل اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، دون المساس بالولاية المستقلة لكل منها.

السيد الحسان (عمان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أهنئكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم الإجماعي لتوجيه عمل هذه اللجنة. وفي الوقت نفسه، أود أن أعتذر لزملائي الذين يتكلمون العربية لأن كلمتي، التي ستكون موجزة للغاية، ستكون بالانكليزية. ومع هذا، فإن النص الكامل الرسمي لبياني سيعمم بالعربية.

لقد أعددت بيانا طويلا، كما يفعل العديد من الوفود. لكننا قررنا اعتبارا من العام الماضي، ترشيد عمل هذه اللجنة. لذلك، إذا سمحتم لي، سأبرز فقط النقاط الرئيسية في بياني وسأتوخى الإيجاز.

بلدي، عمان، دولة محبة للسلام، وانطلاقا من هذا، انضمت إلى جميع المعاهدات المتعددة الأطراف التي تتناول أسلحة الدمار الشامل. وهذا يتضمن معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ومؤخرا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعناها يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إننا نؤمن بأن الوقت قد حان لكي تبعث هذه اللجنة الحيوية في عملها وتغير توجهها فيما يتعلق بجدول الأعمال المعروض علينا. إننا نقترب من الألفية الجديدة وهذا الحدث الجديد، الذي يمثل تحولا تاريخيا في تاريخ البشرية، يستدعي تفكيرا جديدا من جانب هذه اللجنة.

أود أن أتناول بإيجاز شديد منطقتنا، الشرق الأوسط، باعتبارنا جزءا منها، وباعتبار الشرق الأوسط جزءا من العالم. إن البرنامج النووي الإسرائيلي لا يزال مسألة مثيرة للانزعاج بالنسبة لبلدان المنطقة. ونحن لا يسعنا إلا أن نطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تنضم بأقرب وقت ممكن إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تخضع جميع منشآتها النووية أيضا لضمانات ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصارمة.

وبالإشارة إلى مسألة الأسلحة الصغيرة، نؤيد عقد المؤتمر المعني بها في عام ٢٠٠١. غير أننا نرى أن الأعمال التحضيرية الخاصة به يجب أن تتم بروية، مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء.

في الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا ما قلته من قبل بأن الوقت قد حان لكي تبعث هذه اللجنة الحيوية في عملها وترسم مسارها الجديد في الألفية القادمة.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تهانئه لكم بمناسبة انتخابكم الإجماعي لرئاسة مداولات اللجنة الأولى. ونحن لا نزال واثقين بأننا سنحرز تحت قيادتكم تقدما كبيرا في تناول المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالنا. ونوجه تهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيد جايانتا ضانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح لبيانه المستنير الواضح بشأن مختلف مسائل نزع السلاح.

لما كانت هذه هي الدورة الأخيرة للجنة الأولى في هذا القرن، نعتبر من المهم أن نجري تقييما مجددا لجهودنا من أجل نزع السلاح، وأن نقيم نجاحاتنا واخفاقاتنا، وأن نتعلم من تلك التجارب ونجدد التزامنا بالقضية النبيلة الخاصة بالحد من التسلح وبنزع السلاح، وهو ما يمليه الميثاق علينا. لقد دخل العالم بعد أيام قليلة من التوقيع على الميثاق عصرا مثيرا جدا - العصر النووي - الذي أعطى بعدا جديدا لجميع الجهود الإنسانية وواجه المنظمة الجديدة بمشاكل لم يسبق لها مثيل.

ويجدر بنا أن نتذكر أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة، بعد هيروشيما وناغازاكي، كان عن "تجريد السلاح الوطني من الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة الرئيسية التي يمكن تكييفها للدمار الشامل". (القرار ١ (د - ١)، الفقرة ٥ (د)).

ومنذ ذلك الوقت، قطع المجتمع الدولي، فيما يتعلق بالاتفاقات الملموسة الثنائية والمتعددة الأطراف، شوطا طويلا في التوصل إلى تحديد الأسلحة وتخفيضها. لكن هذه الاتفاقات رغم أهميتها، ليست كافية لوقف سباق التسلح أو التقليل من التهديد النووي. إنها تمنع حدوث بعض التطورات الخطيرة، إلا أنها لا تسفر عن تخفيضات كبيرة في أي نظام من الأنظمة الرئيسية للأسلحة. ومما يزيد من تعقيد الحالة سباقات التسلح على الصعيد الإقليمي وتكديس عدد متزايد من البلدان لأسلحة لم يسبق لها مثيل من حيث آثارها المدمرة.

وعدم الاستقرار الإقليمي؛ وظهور التوترات الدينية والطائفية؛ واستمرار، بل وتصاعد الخطر الناجم عن انتشار كل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية؛ بالإضافة إلى تواتر الصراعات الداخلية، تولد كلها تحديات خطيرة وتقوض السلم والأمن الإقليميين. وهذا يحدث الآن أكثر من أي وقت مضى. ومع اقتراب القرن العشرين، المليء بالاضطرابات، من الانتهاء، يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بواجبه باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستكمال الانجازات الماضية والتعبير بحق عن تطلعاتنا وخدمة مصالحنا الجماعية في هذا المنعطف الحاسم بصفة خاصة.

ومن التطورات الملحوظة في الماضي القريب، أن اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية قد دخلا حيز النفاذ، رغم أن هذين الصكين لا يتمتعان بالطابع العالمي. وبالمثل، فإن اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية، التي أبرمت في

حزيران/يونية الماضي، تبين أهمية الحد من الأسلحة التقليدية وأهمية الصلة بين هذه الأسلحة وعديد من القضايا التي تتضمن الصراع المدني والمسائل الاقتصادية - الاجتماعية.

ورغم فشل هيئة نزع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، فإننا نلاحظ مع الارتياح أن الهيئة اعتمدت المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية والحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التشديد بوجه خاص على توطيد السلام.

وفضلا عن ذلك، نجحت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ في تناول بعض المسائل الإجرائية التي ستيسر الدراسة المتعمقة لقضايا معينة ذات صلة بالمعاهدة. وقد وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الاستعراضي وعلى تخصيص بنود للجان الرئيسية. وتم الإدلاء ببيانات عديدة تشهد على أهمية تدعيم عملية الاستعراض. وقدمت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال بياناتها معلومات عن بعض جوانب ترساناتها. وفي الشهر الماضي، أصدرت تلك الدول بيانا مشتركا أكدت فيه من جديد التزامها بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

إلا أن صورة ساحة نزع السلاح العالمي قاتمة وسيئة. فالتقدم المتواصل في القضاء على الترسانات النووية توقف بالفعل. والواقع أن الأسلحة النووية تعود بشكل مقلق. ومعاهدة ستارت الثانية لم تدخل حيز النفاذ بعد. ويجري العمل بسرعة على تحديث الترسانات النووية وتطويرها، بينما يجري بصفة مستمرة توخي وظائف جديدة للقوات النووية. والمذاهب الاستراتيجية لم يجر التأكيد عليها من جديد فحسب، بل أصبحت أكثر غموضا.

والشكوك المحيطة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية ستكون لها آثار بعيدة المدى، وقد تؤدي بعقود من الجهود المتضافرة للجمعية العامة. ومما يزيد من تعقيد الحالة الخطط الجارية لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وخطط الدفاع بالصواريخ، وكلها لا تتفق وأحكام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢. والتعنت المستمر للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالبدء في المفاوضات حول القضايا النووية وما يتصل بها أدى إلى توقف فعلي لمؤتمر نزع السلاح، مما لا يبشر بالخير لمساعينا المستقبلية في مجال نزع السلاح.

هذه التطورات التراجعية تتطلب إعادة التقييم السديد للاتجاهات المتخاذلة التي ظلت مدة أطول مما يجب تحدد السياسات والمواقف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. والاحتفاظ لأجل غير مسمى بالأسلحة النووية يحمل في طياته الخطر الجسيم لاستعمالها، إما عن عمد أو مصادفة، بما يترتب على ذلك من كوارث.

وتقرير محفل طوكيو المعني "بمواجهة الأخطار النووية: خطة عمل للقرن الـ ٢١"، الذي صدر في تموز/يوليه الماضي، حذر من الأخطار المستمرة الناتجة عن الأسلحة النووية، وأورد تصوره لكيفية حسم القضايا النووية. وبالتالي، فقد دعا، ضمن جملة أمور، إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتخفيض الأخطار النووية، ولاعتماد تدابير للشفافية النووية، ولوقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. كما أنه دعا إلى إنهاء حالة الاستعداد القصوى لآلاف الأسلحة النووية، وإلى تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية، وإلى التخفيضات المتوازية من جانب الدول العسكرية الكبرى إلى ألف سلاح نووي، بغض النظر عن التصديق على ستارت الثانية أو البدء في التفاوض بشأن ستارت الثالثة.

التطورات التي حدثت مؤخرا في المجالات السياسية والأمنية، والتكنولوجية تجعل العالم الخالي من الأسلحة النووية هدفا يمكن تحقيقه، وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة السانحة في فترة ما بعد الحرب الباردة فنتخذ خطوات لا رجوع عنها صوب القضاء على هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، يوافق وفد بلادي على رأي يؤمن به كثيرون، وهو أن أهدافها تتضمن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وبالتالي، فلا فصل بين هاتين القضيتين. ولا يمكن أن يكون لدينا نظام لعدم الانتشار وأسلحة نووية جنبا إلى جنب لأجل غير مسمى وبغير شروط. وكما أثبتت الأحداث التي وقعت مؤخرا، لا يمكن كفالة نظام عدم الانتشار في غياب تقدم معقول صوب القضاء على الأسلحة النووية. ولا يمكن أن يكون هناك تشويه أكبر

للحقيقة من المزاعم التي تتكرر كثيرا بحدوث تقدم مستمر في نزع السلاح النووي. وكما أعلنت حركة بلدان عدم الانحياز، لا يوجد مبرر للاحتفاظ بترسانات نووية ولا للجوء حفنة من الدول القوية إلى تثبيت أمنها على أساس الردع. كما لا يوجد أي مبرر للإصرار على أن الأسلحة النووية تتيح فوائد أمنية فريدة، ولا لمواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية احتكار هذه الأسلحة أثناء السعي إلى هدف عدم الانتشار.

ولا يمكن كفالة مستقبل عدم الانتشار بالانتهاك المتعمد لقاعدته القانونية، ولا بالاحتفاظ بمزايا مريبة، ولا بالإبقاء على عدم المساواة، ولا باغتصاب عملية صنع القرار، ولا بالإخضاع الاستراتيجي للأغلبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. هذه الأغلبية تعاني أيضا من التمييز، الذي تلخصه حيازة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ سلاح في المخزونات، وهذا أمر غير عادل وغير مقبول. وستواصل الأغلبية الساحقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية المطالبة بنزع السلاح النووي على مراحل في إطار زمني محدد.

هذا هو التحدي الذي نواجهه في الممارسة الاستعراضية المقبلة. ورغم أن وفد بلادي توقع من الدورات الثلاث للجنة التحضيرية أن تضع الأساس لنتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، فلا تزال تسود خلافات كبيرة، لا فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الواردة في المعاهدة فحسب، بل وبالنسبة لتنفيذ المقررات المتخذة عام ١٩٩٥ أيضا.

من الواضح أن نجاح جهودنا في عام ٢٠٠٠ سيتوقف إلى حد كبير على التصديق على معاهدة الحظر الشامل من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول التي تعتبر قادرة على صنعها. وينبغي للدول التي تقوم بدور قيادي أن تضرب المثل بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل دون إثارة قضايا سبق الاتفاق عليها قبل زمن طويل. وسيتوقف نجاح المؤتمر الاستعراضي أيضا على بدء المفاوضات حول إبرام معاهدة تعني بوقف المواد الانشطارية وتركز على كل من عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على قدم المساواة. وتعتقد إندونيسيا أن هذا الهدف، الذي حدده مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، يمكن أن يتحقق، ويتعين علينا أن نتمكن من إحراز تقدم في هذه المسألة. ولكن يجب السعي وراء حل هذه القضية في إطار جدول أعمال مكرس لتخفيض الترسانات الموجودة، لكي نتمكن من معالجة القضايا المتعلقة بها، مثل المخزونات والانتاج في المستقبل، وآليات التحقق، والحق في التطبيقات المدنية والعالمية، وعدم التمييز. والنجاح سيتوقف في المقام الأول على استئناف الجهود الثنائية بحسن نية، والبدء في مفاوضات متعددة الأطراف من أجل الإلغاء الكامل للتسلح النووي. وبالتالي، سيكون هذا وقت اختبار لمعاهدة عدم الانتشار وهي تسير في طريقها المجهول.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإنه لمما يثلج صدر إندونيسيا إحراز تقدم ملموس في إنشاء هذه المناطق، إذ دلل عدد من البلدان والمناطق على العزم على السعي إلى هذا الهدف. وهذا يشهد على احتلال هذه المناطق موقع الصدارة في جدول أعمال نزع السلاح في الوقت الحالي. كما أنه يشهد على الأدوار المتعددة التي تؤديها هذه المناطق، وبخاصة في تعزيز بيئة أمنية مستقرة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الانضمام المبكر من جانب الدول النووية إلى بروتوكول معاهدة بانكوك.

يشارك وفدي قلق كثير من الدول الأعضاء إزاء الاتجار غير المشروع والسري بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا السياق، يتجه تقديرنا إلى التقرير المقدم من فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، والذي تتمثل ولايته، ضمن أمور أخرى، في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير ١٩٩٧ والتدابير العملية الإضافية المتعين اتخاذها في التعامل مع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وبأخذهما سويا نجد أنهما أثارا الوعي العالمي بأسباب ونتائج التدفق بلا قيود للأسلحة غير المشروعة.

والاحصاءات مخيفة. ففي عهد ما بعد الحرب الباردة كانت تشن ٩٠ في المائة تقريبا من المنازعات بأسلحة صغيرة وخفيفة. وفي جميع حالات النزاع الأهلي التي حوربت بأسلحة خفيفة وقوات غير نظامية، أصبح المدنيون هم الأهداف المقصودة و ٩٠ في المائة من الخسائر الآن تقع بين المدنيين، وأساسا بين النساء والأطفال. وأصاب هذا سلامة المجتمعات وأمن الدول بالشلل وعكس نسبة إصابات العسكريين إلى المدنيين. ومما ضاعف الحالة أكثر من ذلك التعقيد التكنولوجي لهذه الأسلحة، مما زاد بدرجة كبيرة من قدراتها المميتة والمهلكة. وما شهدناه هو شن الحرب بلا تمييز على السكان المدنيين بأية أسلحة متاحة، بما يضم شبكة غير مباشرة من الصناع والمشترين والموردين والموزعين

تعمل غالبا خارج سيطرة سلطات الدول. وسهولة إمكانية حصول الأطراف المتنافسة على الأسلحة والذخيرة كانت مثبطة للتسويات السياسية السلمية التي طالت أكثر مما ينبغي في كثير من الصراعات المطولة بين الدول.

ثمة اتجاه مزعج آخر حدث في السنوات الأخيرة هو زيادة مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويقدر أنه يوجد حاليا أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ طفل يعملون كجنود في كثير من مناطق العالم. ويرجع ارتباط الأطفال بالعنف في المناطق التي تعمها الصراعات إلى إمكانية الحصول على الأسلحة الصغيرة بقدر كبير. ويتعرض مستقبلهم للخطر لأنهم يحرمون من فرص التعليم، ولأن فرص تقديم النصح لهم في التغلب على الصدمات النفسية من القتال وإعدادهم للمهن محدودة. وفي نهاية المطاف يمكن أن يواجه المجتمع الدولي بموقف يتعذر الدفاع عنه لقعوده عن اتخاذ خطوات ملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة هذه المشكلة.

ومما يدعو للسرور ملاحظة أن عددا من المبادرات قد اتخذ لمعالجة المشاكل التي طرحها التراكم المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والخفيفة مما تسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها في نسيج كثير من المجتمعات. وتشمل هذه المبادرات، في جملة أمور، النهج الذي اعتمدته الأمم المتحدة في مالي ودول غرب أفريقيا المحيطة بها؛ وفي ألبانيا، قوة العمل التي أنشأتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوضع مبادئ توجيهية بشأن الصراع والسلام والتعاون الإنمائي؛ واتفاقية البلدان الأمريكية المناهضة للتصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة الأخرى والتدابير المماثلة التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية؛ ومؤتمر حظر الأسلحة الصغيرة ونقلها المعقود في النرويج.

لقد أثرت هذه المحاولات نظرنا في قضية الأسلحة الصغيرة. كما أنها ركزت الانتباه على المشاكل الضخمة المتعين مواجهتها، بما في ذلك الأسباب الجذرية للصراعات، وعدم التدخل في مناطق التوتر من جانب الدول التي تسعى وراء مصالح معينة؛ وسيطرة الدول على أمنها؛ وتوريد الأسلحة والأنشطة غير المشروعة؛ والطعن في الصلة القائمة بين الأسلحة الصغيرة والاتجار بالمخدرات والإرهاب؛ وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الموحدة؛ وتدابير بناء الثقة وممارسة ضبط النفس في التسلح لوقف أعمال الشغب وعدم الاستقرار في عصر ما بعد الصراع. ومن رأينا أنه سيتعين دراسة هذه القضايا والقضايا الأخرى المعقدة في المؤتمر الدولي المقترح الذي سيعقد في سنة ٢٠٠١ في المكان الأنسب للدول الأعضاء حتى تخرج بخطة عمل ملموسة.

ختاما، إن السلام والأمن في الألفية الجديدة يتطلبان نقلة نوعية في نفقات هذا القرن من البرامج العسكرية إلى البرامج المدنية. وهذا يقتضي اقتطاعات جذرية في الأسلحة والقوات، والتحول من اقتصاد عسكري إلى اقتصاد سلام؛ وتحويل الميزانيات العسكرية المزهرة إلى أهداف إنمائية. ولكن يجب علينا أولا التخلي عن أفكار الماضي الجامدة واعتماد نهج جديدة تزيد من دعم التقدم في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): انضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، ومن معرفتي بكم أثق بأنكم سوف توجهون أعمالها إلى نهاية مثمرة.

يبقى التخفيض المنتظم والتدريجي للأسلحة النووية، مع الهدف النهائي بتصفيتها الكاملة، أحد المهام ذات الأولوية للمجتمع الدولي - هكذا يقول الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة. بيد أنه لم يحرز في هذا الميدان في السنة الماضية سوى قدر ضئيل. وما نشهده عبارة عن وعود قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتحرك نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، على نحو يتعارض مع حقيقة بناء احتياجات الأمن الوطني والإقليمي على أسس الاستمرار في تملك الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها. ومن حقنا أن نتساءل: أين يكمن الالتزام الضروري بالتحرك نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق القضاء الكامل على الأسلحة النووية؟

وهكذا تبقى حالة نزع السلاح النووي في المستقبل المنظور قاتمة. ولا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية متمسكة بإيمانها الأعمى في مذهبها الخاص بالردع النووي، اعتقادا منها بأن الأسلحة النووية تظل ضرورية لأمنها الوطني، مشجعة بذلك الآخرين على التطلع إلى وضع مماثل لنفس الأسباب - مع أنها تنظر إليهم باستهجان. وفي مؤتمر نزع السلاح لم يتحقق بعد بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر انتاج المواد

الانشطارية - كانت تبدو في خريف ١٩٩٨ ممكنة. كما فشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في الاتفاق على برنامج عمل. وفي الوقت ذاته لم يتم التوصل إلى توافق آراء في لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح بشأن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وتضاف إلى هذه، في جملة أمور، التجارب النووية في جنوب آسيا، وعدم تصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من الدول النووية الرئيسية الثلاث - الصين وروسيا والولايات المتحدة - وعدم تصديق مجلس الدوما الروسي لمعاهدة زيادة تخفيض وتقييد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الثانية).

وكان موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية مخيبا للآمال نوعا ما. فقد بقيت معادية لأي تعامل جدي متعدد الأطراف بشأن مشاكل نزع السلاح الحالية والآفاق المستقبلية لها. وهي تواصل اتخاذ موقف إذ من الأفضل أن تترك لها قضية نزع السلاح النووي للتفاوض بشأنها. بيد أننا لا نرى أي تقدم حقيقي في هذا المجال. لقد مضت ستة أعوام منذ توقيع اتفاقية ستارت الثانية بين روسيا والولايات المتحدة؛ ومع ذلك فإنها لم تدخل حيز التنفيذ ولا تزال تنتظر التصديق. ومالم يتم ذلك لا يحتمل حدوث عملية التحرك نحو افتتاح المفاوضات بشأن ستارت الثالثة.

من الواضح أن هذه التطورات لا تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل نزع السلاح. وبالرغم من التأكيدات من قبل الدول ذات القدرات النووية عن التزامها تجاه نزع السلاح، فإن أفعالها لا تتطابق مع أقوالها. أليست هذه مظاهر تشير إلى أن العالم ينحدر، سهوا أو بخلاف ذلك، إلى أسفل طريق الانتشار النووي؟ ومالم تتخذ إجراءات ملموسة، وتتخذ على الفور، لعكس هذا الاتجاه الخطير، فإن نظم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح السارية يمكن أن تصبح صكوكا لا قيمة لها.

يكشف تحليل للسياسات الأمنية للدول الحائزة على الأسلحة النووية عن اعتمادها الذي لا يهتز على الأسلحة النووية استنادا إلى مذهب الردع النووي. وتزيد من تفاقم هذا الموقف برامج التعاون النووي التي يحتفظ بها بعضها مع الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، والتي تشمل التدريب على استخدام الأسلحة النووية وكذلك وزع الأسلحة النووية في الدول المتعاونة. هذا خرق واضح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تتعهد بموجبها الدول الحائزة على الأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بألا تحول إلى أي دولة غير حائزة على الأسلحة النووية أية أسلحة نووية وألا تضع مثل هذه الأسلحة تحت سيطرتها، والتي تتعهد بموجبها الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بألا تكون متلقية لمثل هذه التحويلات.

من الواضح أن الحالة الراهنة تشجع على انتشار من نوع آخر للأسلحة النووية. وهي تزيد من زعزعة الاستقرار من حيث أنها تبرر قيام أية دولة حائزة على الأسلحة النووية بتوفير أسلحة نووية لحلفائها لأغراض استراتيجية مماثلة. وقد تتذكرون أن حركة عدم الانحياز طلبت إلى الدول الحائزة على الأسلحة النووية، خلال دورة عام ١٩٩٨ لمعاهدة عدم الانتشار التي عقدت بغرض الإعداد للمؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، أن تمتنع عن التشاطر النووي لأغراض عسكرية بموجب أي نوع من الترتيبات الأمنية.

ومن المرجح أن يؤدي الموقف المتعجرف للدول الحائزة على الأسلحة النووية إزاء نزع السلاح النووي، إلى تقويض نظم منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وهو ما يحول إلى مهزلة توقيع وتصديق الدول غير الحائزة على أسلحة نووية على المعاهدات والبروتوكولات في مجال التقييد والحد من القدرات النووية التي لا تمتلكها أصلا. وعلى مر الوقت، سيبدأ الشك يخامرها فيما يتعلق بفائدة هذه المعاهدات والاتفاقيات وبفائدة مشاركتها هي فيها.

ورغم إشادة وفدي بتخفيض المخزون من الأسلحة النووية، لا بد من الإشارة إلى أنه لا يزال يوجد مخزون هائل من هذه الأسلحة، التي تبلغ قدراتها التفجيرية المشتركة ٢٠٠ ٠٠٠ ضعف قدرة قنبلة هيروشيما. وهذه الأسلحة في حالة استنفار وجاهزة للإطلاق في أي لحظة. وينبغي ألا نسمح للتهاون والإحساس الكاذب بالأمن بأن يسيطرا علينا إذا ما كان التهديد بالدمار النووي سواء نجم عن قصد أو صدفة ما زال يتربص بنا.

لم تبق سوى شهور قليلة على موعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده عام ٢٠٠٠، وما زالت احتمالات نجاحه تعسة. ويقول البعض إن أكبر إنجاز حققته الدورة الثالثة والأخيرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، المعقودة هذا العام في نيويورك، هو أنها لم تفشل. والاتفاقات التي تم التوصل إليها كانت اتفاقات بشأن مسائل إجرائية

غير موضوعية. وإن الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الموضوعية يبرز الهوة التي تفصل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها من جهة والدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من جهة أخرى فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ومما يقلق وفدي أن الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة ما زالت غير منفذة رغم أن أغلبية الدول قد تخلت عن الخيار النووي من خلال الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

ورغم تأييد وفدي للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي فهو يسلم بأهمية الدور الذي تضطلع به الترتيبات الثنائية. لكننا نأسف لعدم وجود الكثير الذي يمكننا أن نشيد به في هذا الشأن أيضا. وما زال هناك إغفال واضح وعدم اهتمام من قبل الدول الحائزة على الأسلحة النووية من حيث إجراء مفاوضات جادة بشأن اتخاذ تدابير لنزع السلاح فيما بينها. فعدم تصديق روسيا والولايات المتحدة والصين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنما يوضح عدم التزامها الكامل وعدم اضطلاعها بدور قيادي في مجال نزع السلاح النووي. ومما لا يمكن نفيه أنه لن يمكن إحراز تقدم كبير بدون دعم هذه الدول الناشط واضطلاعها بدور قيادي. وأكدت الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية، الصادرة في تموز/يوليه عام ١٩٩٦، الالتزام القانوني المرتبط بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بيد أن تجاهله ما زال مستمرا. وماليزيا، مثلما فعلت في السنوات الماضية، ستتقدم بمشروع مماثل هذا العام سيواصل تذكير المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن تلك الدول ملتزمة باتخاذ خطوات جادة لتخليص العالم من الأسلحة النووية مرة واحدة وبصورة نهائية ببدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي تؤدي إلى عقد مبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وكما ذكر من قبل لا يزال مؤتمر نزع السلاح، في وضع حرج بسبب عجزه عن الاتفاق على برنامج عمل. فهو ما زال يتحاشى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تناقش نزع السلاح النووي وفقا لما دعت إليه حركة عدم الانحياز. ولتسهيل عمل مؤتمرر نزع السلاح، ينبغي أن يجدر تلقائيا برنامج عمله دونما حاجة إلى البحث عن ولاية جديدة كل عام. ولولا هذا الإجراء لتمت إعادة تشكيل الفريق العامل الذي أنشئ في أواخر عام ١٩٩٨ للنظر في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولشرع ذلك الفريق في مفاوضات جادة بشأن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية.

لقد قبل مؤتمر نزع السلاح عضوية خمسة بلدان حدد هذا العام، منها ماليزيا. وما زال ٢١ بلدا آخر تنتظر قبولها وينبغي أن يسمح بانضمامها دون إبطاء آخر. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتخلص من الأفكار الجامدة ويفتح عضويته أمام الجميع لكي يستفيد من ثروة الأفكار التي توفرها أكبر عضوية ممكنة.

وهناك قضايا لها أهمية مماثلة لم أتطرق إليها هنا توخيا للاختصار. وسأفعل ذلك في مرحلة لاحقة من المناقشة.

ختاما، يود وفدي أن يشيد بإدارة شؤون نزع السلاح وبالقيادة القديرة والحيوية لوكيل الأمين العام جايانتا دانابالا. إننا نؤيد تلك الإدارة ونتعاون معها بشكل كامل فيما تضطلع به من أنشطة مختلفة. ويود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشكر المنظمات غير الحكومية المختلفة التي تشاطرنا معرفتها وخبرتها، وتعمل معنا من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتصل بعالم خال من الأسلحة النووية، فهي تضطلع بدور هام داعم لأدوار الحكومات في مجال عملية نزع السلاح العالمي. وماليزيا تعتبرها شريكا لا غنى عنه في عملية مشتركة.

السيد هاياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أقدم لك سيدي، نيابة عن الوفد الياباني، تهانئنا الحارة على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وإنني لأثق بأن المناقشات في هذه اللجنة ستأتي بالمزيد من الثمار بفضل خبرتك ومهارتك الدبلوماسيتين. ولمهامنا هذا العام أهمية خاصة، وأود أن أؤكد لك دعم وتعاون وفدي الكاملين فيما توجه أعمال هذه اللجنة إلى نهاية ناجحة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

عشية الألفية الجديدة، ترى حكومة اليابان أن اللجنة الأولى تتيح لنا فرصة ثمينة في دورة هذا العام لكي تتوصل إل فهم مشترك بشأن الأهداف الطويلة الأمد في مجال نزع السلاح، وكذلك لكي تجدد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من حيث التصدي إلى القضايا الراهنة ذات الصلة في محاولة لتحقيق هذه الأهداف. ودورة هذا العام للجنة الأولى، إلى جانب أهميتها بوصفها الدورة الأخيرة قبل بدء الألفية الجديدة، تستأهل أن تعتبر دورة ذات

أهمية خاصة نظرا إلى الحاجة إلى عكس الاتجاهات السائدة في السنوات الأخيرة المخيبة للآمال.

بيد أن مما لا يمكن نفيه أنه تم إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بعد نهاية الحرب الباردة. فقد نفذت مجموعة متنوعة وكبيرة من التدابير الملموسة لنزع السلاح النووي، من قبيل خفض الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للأسلحة النووية، وتفكيك الفائض من الأسلحة النووية والتخلص منه، والوقف الاختياري المؤقت لانتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة وإخضاع الفائض من المواد الانشطارية إلى رقابة دولية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا. كما تم الانتهاء من البروتوكول النموذجي الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه الجهود جديرة بالتقدير الخالص،

غير أن ما لا يمكن دحضه هو أن الجهود التي تبذل في مجال السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي قد توقفت في السنوات القليلة الماضية. فمعاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية) لم يتم تصديقها رغم مرور ست سنوات على التوقيع عليها. كما أن المفاوضات بشأن زيادة أخرى في خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثالثة) اصطدمت بصعوبات كثيرة. وقد أصاب الركود الجهود المتعددة الأطراف. وبعد اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الشروع في عمل موضوعي من قبيل التفاوض على عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أو مناقشة نزع السلاح النووي بصفة عامة.

بعد أن قلت ذلك، يشجعنا أن بعض الخطوات التي قد تبدو متواضعة قد اتخذت في بعض المجالات التي تشغلنا. ومن المتوقع أن تسفر هذه الخطوات عن نتائج إيجابية. وبدء المناقشات حديثا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول ستارت الثالثة، والتي من المتوقع أن تسهل مفاوضات ستارت الثالثة في المستقبل، مثال على ذلك.

وعلى الجبهة المتعددة الأطراف، أبدت الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إرادة جماعية قوية في المحافظة على إنجازات هذا العام وعلى قوة الدفع التي ظهرت خلاله للتحرك إلى الأمام بإجراء مشاورات فيما بين الدورات. وتأمل اليابان بقوة أن تسفر هذه المشاورات عن نتائج إيجابية وأن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إحراز تقدم موضوعي مبكر في العام المقبل.

التجارب النووية التي أجريت في العام الماضي في جنوب آسيا كانت تحديا لنظام عدم الانتشار النووي ولجهود المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. وعقب إجراء هذه التجارب اتخذت اليابان بالتعاون مع بلدان أخرى تدابير للمحافظة على نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه. وعلى الرغم من مرور عام ونصف على ذلك، لا يزال من غير المناسب أن نغلق صفحة هذا الموضوع. ولئن كان المجتمع الدولي يبذل جهوده لتقليل الآثار وتحسين الحالة، فإن الأحداث التي تجري، مثل الصراع المسلح الحديث بشأن كشمير وإعلان مشروع النظرية النووية الهندية، تبعث على القلق، والواقع أن الحالة الأمنية والنووية في المنطقة تتدهور باستمرار. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تناول المشكلة من وجهتي النظر العالمية والإقليمية. وإن جميع التدابير التي ينبغي اتخاذها واردة في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، وما فتئت اليابان تدعو البلدين المعنيين إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ تلك التدابير وبصفة خاصة بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

بعد أن أجريت تلك التجارب النووية مباشرة، اتخذت حكومة اليابان المبادرة بتنظيم محفل طوكيو المعني بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح لمناقشة سبل ووسائل وقف الاتجاهات صوب الانتشار النووي، ولإنعاش جهود نزع السلاح النووي. وأجرى المحفل تحليلا معمقا للمناخ الأمني الدولي الراهن وأصدر تقريرا يتضمن عددا من التوصيات الملموسة للسير في طريق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولئن كانت اليابان تسلم بأن بعض البلدان قد لا تكون قادرة الآن على قبول جميع هذه التوصيات فإننا نرى أن هذه التوصيات تحدد خطوات ملموسة واقعية للتقدم صوب القضاء على الأسلحة النووية ولذلك تعتقد اليابان أن هذه التوصيات تشكل أساسا للمداولات التي تجري في جميع المحافل الدولية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. واليابان مستعدة للنظر في إمكانية متابعة هذه التوصيات.

اسمحوا لي أن أطرح تفكير اليابان الأساسي بشأن الوسائل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها أن يعزز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. يجب أن أسلم قبل كل شيء بأن هناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر

والمواقف حول هذا الموضوع. وهذه الاختلافات تجد جذورها في عناصر مثل حيازة أو عدم حيازة الأسلحة النووية، وعلاقات التحالف، والحالات في الأقاليم المعنية، والانضمام أو عدم الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و/أو معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات نجح المجتمع الدولي في التوصل إلى أرضية مشتركة بالاتفاق على هدف القضاء النهائي على الأسلحة النووية وتحقيق ما يقارب العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست فقط حجر الأساس في نظام عدم الانتشار النووي، ولكنها أيضا الأساس الضروري اللازم لتعزيز نزع السلاح النووي.

وبعد أن توصلنا إلى اتفاق بشأن القضاء النهائي على الأسلحة النووية باعتباره هدفنا المشترك، يجب الآن أن نركز جهودنا على تضييق الاختلاف في المواقف حول النهج الذي ينبغي اتباعه لتحقيق هذا الهدف وحول الإسراع في اتخاذ هذا النهج. وعلى الرغم من صعوبة هذا العمل فإنني أثق بأن لدينا من الحكمة ما يمكننا من مواجهة هذا التحدي. ولتحقيق هذا الهدف اقترح أنه في حالة ما إذا كنا في موقف لا يمكننا من الموافقة على الخريطة الكاملة لطريقنا صوب هدفنا النهائي فينبغي لنا أن نسعى إلى الاتفاق على تدابير معينة متوسطة الأجل. والواقع أنه ليس من الضروري في هذه المرحلة أن نوافق على كل التدابير ما دام الهدف واحدا. وقد يكون من الأنسب والأكثر واقعية أن نتفاوض بشأن الخطوات التالية في الوقت الذي نتقدم فيه صوب تحقيق الخطوات المتفق عليها.

اسمحوا لي أن أذكر بالتدابير التي أعتقد أنها عملية في المدى القريب: دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والانتهاء المبكر من المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ودخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وإجراء مناقشات بشأن الخطوات المتعددة الأطراف التي تتبع التوقيع على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإحراز تقدم في عملية ستارت، وزيادة تخفيض الترسانات النووية للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على نحو انفرادي أو من خلال التفاوض، وتخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والتكتيكية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التخفيض الذي يجري حاليا في الأسلحة النووية وتفكيك تلك الأسلحة يضفيان مزيدا من الأهمية على مسألة الإدارة الآمنة والفعالة للمواد الانشطارية الناتجة وعلى مسألة الاتجار غير المشروع بهذه المواد. وفي هذا السياق تعهدت حكومة اليابان في قمة الثمانية في كولون هذا العام بأن تقدم ٢٠٠ مليون دولار أمريكي كإسهام مالي في تنفيذ مشاريع كهذه في روسيا.

وبغية التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات الطويلة الأجل للمستقبل ينبغي إجراء مناقشات مضمونية في محافل متعددة الأطراف. ويمكن أن تفيد هذه المناقشات من حكمة المجتمع المدني الذي يمثل الرأي العام الدولي الذي يقوم على أساس قاعدة عريضة.

في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في العام المقبل ستجري الدول الأطراف في الاتفاقية استعراضا لتنفيذ الاتفاقية وستناقش مستقبلها وستقيم عملية الاستعراض المعززة نفسها. ونظرا لأن هذا المؤتمر سيكون أول مؤتمر استعراضي يعقد منذ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، فإن نجاحه سيكون حاسم الأهمية لتشغيل معاهدة عدم الانتشار في المستقبل.

هناك مثل شعبي يقول "إن الثعلب يعرف أشياء كثيرة ولكن القنفذ يعرف شيئا واحدا كبيرا". هذا الشيء الكبير الواحد الذي يعرفه القنفذ ويعرفه وفدي أيضا هو أن المجتمع الدولي يقف في مفترق طرق، ولا يسعه أن يسمح بفشل المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠. يجب علينا جميعا أن نستجمع إرادتنا السياسية حتى نضمن أن المؤتمر لن يعقد عبثا. وهذه الدورة للجنة الأولى توفر فرصة قيّمة لتمهيد الطريق أمام نجاح ذلك المؤتمر. ويحدوني الأمل المخلص في أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستغتنم هذه الفرصة وتشارك في المناقشة على نحو تطلعي بناء.

ومن الجدير بالملاحظة أن الأمين العام عقد في الأسبوع الماضي في فيينا، المؤتمر المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وكرئيس للمؤتمر بذلت اليابان بالتعاون مع الدول الأخرى المشاركة، كل جهد ممكن لإنجاحه. ومرة أخرى ندعو جميع الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على المعاهدة، وخاصة الدول التي تلزم مصادقتها على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ، أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن، كما ورد في الإعلان الختامي لذلك المؤتمر.

أنتقل الآن إلى مسائل نزع السلاح الأخرى وأتطرق إلى بعض النقاط البارزة.

فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، يتمثل موقف حكومتي الأساسي في أن آلية التحقق بالنسبة للأسلحة البيولوجية تقتضي دعما من الصناعة المعنية. وينبغي للآلية أن تكون فعالة واقتصادية. وعلى الرغم من أن مناقشات جدية ظلت تجري منذ عدة سنوات بشأن إبرام بروتوكول ملحق باتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة السمية وتدميرها، فإننا نلاحظ أنه لا يزال هناك خلاف بشأن بعض العناصر الأساسية. ولضمان اختتام المفاوضات قبل مؤتمر استعراض الاتفاقية المقبل في عام ٢٠٠١، هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لتقريب شقة الخلافات. وستتعاون اليابان تعاونا كاملا مع البلدان الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا، أود أن أتقدم ببعض الأفكار بشأن الأسلحة الصغيرة، وهي تمثل الآن موضوعا مركزيا في جدول أعمال نزع الأسلحة التقليدية. وهي أيضا مسألة توليها اليابان أهمية عظمى، لأن هذه الأسلحة هي التي تقتل الناس بالفعل في صراعات عديدة حول العالم. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام (A/54/258) الذي أعد بمساعدة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، ونقدره تقديرا عاليا. ونحن الآن في المرحلة التي ينبغي فيها تنفيذ التدابير الملموسة الموصى بها في ذلك التقرير.

والمؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة، المزمع عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، يتوقع له أن يضع مبادئ توجيهية دولية جديدة بغية خفض ومنع عمليات التكديس المفرطة والمزعزعة للاستقرار، فضلا عن نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وإذ تأخذ اليابان في الاعتبار أهمية هذا المؤتمر وضرورة إنجاحه، فإنها ستقدم مشروع قرار بشأن الأسلحة الصغيرة مرة أخرى في هذه السنة. وسأتكلم عن مشروع القرار هذا في وقت لاحق خلال هذه الدورة.

الموضوع الثالث يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهو واحد من أكثر الموضوعات العالمية إلحاحا من منظور نزع السلاح وكذلك من المنظور الإنساني. والصكان القانونيان الهامان فيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد - وهما اتفاقية أوتاوا والبروتوكول الثاني المعدل الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة - دخلا مؤخرا في حيز النفاذ. وهذا إنجاز طيب حقا ولا شك في أنه يمثل خطوة هامة صوب تحقيق الهدف المتمثل في الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك، يجب ألا نتراخى. فما دام عدد كبير من البلدان الهامة في هذا الميدان لم ينضم بعد إلى هذين الصكين، تعتقد اليابان أن من الأساسي إنشاء إطار قانوني يمكن أن يشمل هذه البلدان بينما يحافظ على الحظر العالمي والكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد بوصفه هدفنا المرسوم. وفي هذا السياق، فإن أكثر التدابير واقعية ووسطية هو التفاوض بهدف إبرام معاهدة تحظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتتوافق توافقا تاما مع الصكين القائمين. واليابان يحدوها أمل قوي في أن تبدأ هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بأسرع ما يمكن.

لقد علمنا التاريخ أن الاضطراب في إقليم ما يمكن أن ينشب عنه أحيانا صراع له مضاعفات عالمية. وهكذا فإن أهمية الجهود الإقليمية لإحلال السلام والأمن لا يمكن المبالغة في تقديرها. ولذا تولي اليابان اهتماما خاصا لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلم ونزع السلاح. وقد تبرعت بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لكل من المركز الأفريقي ومركز أمريكا اللاتينية للمساعدة على بعث حيوية أنشطتهما. أما مركز آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو، ومقره ليس في تلك المدينة، فقد ظل نشطا جدا وهو يضطلع الآن بدور أساسي في إعداد مشروع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وحكومتي مستعدة للإسهام بمبلغ ٤٢٠ ٠٠٠ دولار لدعم الأنشطة المتصلة بالمعاهدة. وتتوقع اليابان أن يواصل كل واحد من هذه المراكز الإقليمية أنشطته القيّمة لمصلحة العالم بأجمعه.

وترحب حكومة اليابان بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا عن توقفها عن إطلاق قذيفة صاروخية نتيجة للمشاورات الثنائية التي أجريت في برلين بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا التطور من شأنه أن يحسن من البيئة الأمنية في شمال شرقي آسيا. وتقدر حكومة اليابان تقديرا عاليا الجهود المبذولة من جانب الحكومتين المعنيتين.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد على إيمان اليابان الراسخ بأن نزع السلاح لن يكون له معنى إلا عندما يتم إحرازه من خلال تدابير ملموسة. وعلى الرغم من أننا

ندرك التحدي الهائل الذي تشكله جهود نزع السلاح بالنسبة للحكومات، فإننا نعتقد أننا بتوفر الإرادة السياسية اللازمة، يمكننا أن نواجه ذلك التحدي بنجاح. وأود في هذه المناسبة أن أشدد على أهمية القرارات التي تحدد تدابير ملموسة وقابلة للتحقيق ويمكن تنفيذها.

اليابان، إذ تأخذ هذه السياسة الأساسية في الاعتبار، فإنها مصممة على مواصلة الترويج لمزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذه السنة الحاسمة، لا يسعني إلا أن أشعر بالثقة في أن اللجنة الأولى ستحرز تقدما كبيرا في سعيها إلى إنجاح الاجتماعات الهامة التي ستعقد في السنوات المقبلة.

السيدة بيسكر (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أضيف صوت الوفد الكرواتي إلى أصوات من سبقوني في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة وفي التعهد لكم بالدعم الكامل. وأود أن أشكركم على ملاحظاتكم الافتتاحية، التي وصفتم فيها ببلاغة المصاعب والتحديات التي تواجهنا.

وأود أيضا أن أشيد بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه العميق التفكير والشامل، والذي تؤيده كرواتيا بالكامل.

قبل التطرق إلى التطورات التي حدثت في نزع السلاح والأمن الدولي في سنة ١٩٩٩، أود أشير بإيجاز إلى سجل كرواتيا في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فكرواتيا أوفت بجميع التزاماتها المتعلقة باتفاق عام ١٩٩٦ لتحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي. ونحن نشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالمادة الخامسة من اتفاق دايتون وندعم العمل المتعلق باستعراض وثيقة فيينا لعام ١٩٩٤. ويحدونا الأمل في أن ننتفع من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بعد تنقيحها.

لقد استضافت كرواتيا في هذا الصيف المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأسهم المؤتمر في تعزيز مكافحة الألغام الأرضية على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعبئة الدعم لإزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا. وتقدر كرواتيا غاية التقدير كل المساعدة التي قدمت لنا في مكافحة هذه المشكلة الصعبة والمؤلمة بالذات، ونحن ممتنون بوجه خاص على المساعدة المقدمة مؤخرا من بلدان الاتحاد الأوروبي.

إننا نعتبر ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي اعتمد مؤخرا، خطوة هامة صوب الاستقرار الديمقراطي للمنطقة واندماجها في الكتلة الأوروبية. وتحث كرواتيا جميع البلدان والمنظمات المشاركة على الوفاء بالتزاماتها حتى يمكن للأنشطة التي توخاها الميثاق أن تبدأ في التحقق.

وكرواتيا، علاوة على ذلك، طرف في جميع المعاهدات العالمية لنزع السلاح. وستقوم قريبا بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبروتوكولين الثاني والرابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وتشترك كرواتيا بنشاط في المفاوضات الرامية إلى إعداد بروتوكول للتحقق يلحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن لا نزال ملتزمين بتعزيز المكاسب التي تحققت بعد جهد جهيد وإحراز تقدم في عملية الحد من التسلح ونزع السلاح.

وفيما يختص بالتطورات العالمية الجارية في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح في عام ١٩٩٩، يشاطر هذا الوفد الممثلين العديدين هنا فيما أعربوا عنه من قلق شديد. ونحن نسلم بالإنجازات المبشرة التي تحققت في ميدان نزع السلاح في النصف الأول من هذا العقد. كما نرحب بالتقدم المحرز على كل من الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الثنائي والصعيد الفردي خلال السنة الماضية، لا سيما بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا، وبدء نفاذ البروتوكولين الثاني والرابع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فضلا عن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تنفيذا سلسا نسبيا.

ولكن لا يسعني إلا أن أشير إلى أن هذه اللجنة قد بتت في السنة الماضية في ٤٨ مشروع قرار. ويمكن القول إن الالتزامات الرسمية التي قطعت هنا لم تكن محل متابعة ولم يسفر أي منها عن أي أثر إيجابي. ومؤتمر نزع السلاح مثال صارخ على هذه الحقيقة.

الواقع أن المناقشات المتعلقة بالمسائل الحيوية المؤثرة على عدم الانتشار النووي والأمن الدولي قد أصيبت بالجمود. وهذا يشمل عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واستمرار معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وبدء نفاذ معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات المتعلقة بإعداد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، واتفاق بشأن الضمانات الأمنية، والمناقشات المتعددة الأطراف المتعلقة بخطوات المتابعة المتصلة بنزع السلاح النووي.

وقد تفاقمت المشكلات بفعل تأثير التجارب النووية التي جرت في جنوب آسيا وانتشار الأسلحة البالستية والنووية على الصعيد الإقليمي، وتطوير الدفاعات المضادة للقذائف، وازدياد عدد الصراعات العسكرية والسياسية في العالم. وكانت هذه التطورات بمثابة نكسة للجهود الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وهذه تطورات زادت من المخاطر التي يتعرض لها الأمن العالمي والأمن الإقليمي.

وقد حذر الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة من تعاظم الأخطار التي تهدد استقرار العالم ودعا إلى استراتيجيات وقائية أفضل وإلى نزع السلاح، لا سيما فيما يختص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد كرواتيا نداءه تأييدا تاما. ويقتضي نزع السلاح الوقائي إحراز تقدم ضخم في مجال تقليل وإزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية حسبما تقرر في معاهدة عدم الانتشار وقرارات مؤتمر الاستعراض والتمديد المعقود سنة ١٩٩٥.

ويرحب وفدنا بتقرير محفل طوكيو المعني بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونحن نقدر لحكومة اليابان مبادرتها بتنظيم هذا المحفل. والواقع أن انعدام الرغبة السياسية لدى البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان القادرة على إنتاجها في احترام المعايير الدولية والتقيد بها على نحو تام، من ناحية، وتدهور العلاقات الدولية، من ناحية أخرى، يقوضان نظم نزع السلاح وعدم الانشار القائمة.

ونحن نوافق على ما خلص إليه محفل طوكيو، وما أبرزه وكيل الأمين العام في بيانه الاستهلالي من أن هناك حاجة ملحة تدعو إلى اتخاذ إجراءات متضافرة وإجراء حوار واقعي لكي يتسنى التغلب على النكسات الأخيرة بطريقة من شأنها مراعاة الشواغل الأمنية لدى جميع البلدان المحبة للسلم.

يتعين على اللجنة الأولى أن تسهم في كسر الجمود السياسي والدبلوماسي الراهن. ونحن نحث البلدان كافة، لا سيما البلدان الحائزة للأسلحة النووية أو القادرة على إنتاجها، أن تعيد تقييم سياساتها ومواقفها نظرا للظروف الراهنة. ويتعين علينا جميعا أن نلتزم مرة أخرى بهدف الحد من التسلح ونزع السلاح نزعا حقيقيا، استنادا إلى الامتثال التام للقواعد العالمية بما في ذلك الاعتراف بعدم إمكانية الفصل بين عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ونحن نحث جميع البلدان، لا سيما الدول الكبرى على البت في هذه الالتزامات.

وبالرغم من النكسات، علينا أن نواصل السعي جاهدين إلى إيجاد عالم أكثر أمنا. ولا يمكننا أن نكتفي باللامبالاة ومراقبة التدهور. ويعترف وفدنا بالجهود المكثفة والإسهام الإيجابي لعدد من البلدان التي ما برحت تحاول استكشاف خط وسط جديد لتشكيل توافق جديد في الآراء. ولقد حان الوقت للاستفادة من المقترحات المفيدة التي قدمت حتى الآن والمقترحات التي نأمل أن تقدم في الأيام المقبلة. وتلزم الرؤية والجسارة لكي تستخدم هذه المقترحات في البناء على أساسها.

وقد يكون بوسعنا، إن فعلنا ذلك، أن نجد مخرجا ينتشل عملية نزع السلاح التي أخذت تنزلق إلى عالم النسيان. وعالم النسيان هذا يمكن أن يصبح مستقرا للقضايا الخاسرة أو مستقرا للإمكانات غير المتحققة. والأمر متروك لنا جميعا كي نحدده.

والإحساس المتوهج بحركة التاريخ، المقترن بوعينا بما ينطوي عليه الأمر، يدفعنا إلى الإيمان بأن الخيار الثاني هو المسار الوحيد الجدير بالثقة الذي يتعين علينا اختياره إذا كنا مخلصين حقا فيما أعلناه من التزام بالسلم وبالأمن الشامل لبلداننا جميعا.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم الوفد البرازيلي بتهنئتكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن خبرتكم ستساعد على إنجاح هذه الدورة. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا للسفير أندريه ميرنييه سفير بلجيكا، نظرا لما أبداه من كفاءة في تسيير أعمال لجنتنا في السنة الماضية.

تود البرازيل أن تسجل مساندتها لأعمال إدارة شؤون نزع السلاح وأعمال وكيل الأمين العام دانابالا. إذ أن كفاءته المهنية وتفانيه قد ساعدا الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤوليتها في ميدان نزع السلاح.

المهمة المسندة إليكم، سيدي الرئيس، ليست سهلة بأي حال من الأحوال. وليس هناك شك في وجود توافق عام في الآراء بشأن القضايا العامة المتعلقة بنزع السلاح. إذ أن الدول الأعضاء كافة تعرب عن تفضيلها لتحريم الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من تصميمنا المشترك، فقد أصاب الجمود مرة أخرى في السنة الماضية جهود نزع السلاح، لا سيما في المجال النووي.

وقد تشجعنا، ومعنا سائر أعضاء تحالف جدول الأعمال الجديد، بفضل مستوى الدعم الذي لقيته هذه المبادرة. وبمواكبة ذلك، فات السعي لاتخاذ سلسلة من التدابير المتداعمة على كل من الصعيد الثنائي، وصعيد الأغلبية، وصعيد الأطراف المتعددة يمثل القوة الدافعة وراء صياغة جدول الأعمال الجديد. إن التدابير الانتقالية التي نقترح أن تتناولها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالبحث تستهدف تقليل الخطر النووي وتقليل التشديد على دور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات الأمنية. وهذه التدابير واقعية وممكنة التنفيذ.

وعشية ألفية جديدة نواجه بإلحاح مسألة إحياء عملية نزع السلاح. إذ أن المنطق يكشف الآن خطأ الاستمرار في حيازة الأسلحة النووية. وتعتقد بلدان جدول الأعمال الجديد أن من المحتم التصدي لمثل هذه الاتجاهات المشؤومة والإسراع بخطى المفاوضات الهادفة إلى التخلص من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

بعد أن صادقنا في السنة الماضية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نضم صوتنا إلى أصوات الذين ينادون بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. ونطالب الدول التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تسارع إلى ذلك بلا شرط ودون إبطاء. ونحث الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصادق على المعاهدة بعد أن تؤكد التزامها بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بأن ينجز كل منها عمليات التصديق على المعاهدة.

ويتوقع العالم من الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية أن تُظهر دلالات قوية فيما يتعلق بالتزامها بالتنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبنفس الروح، نحث الدول الثلاث التي تتوفر لديها قدرة إنتاج الأسلحة النووية على أن تعلن عن تخليها عن السعي من أجل إنتاج أسلحة نووية وأن تلتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في دورة هيئة نزع السلاح في هذه السنة، أشارت البرازيل إلى الاتجاهات الإيجابية والسلبية على حد سواء في ميدان نزع السلاح. الآن، وبعد أشهر قليلة، من المؤسف أن الاتجاهات السلبية نحو الجمود والقصور الذاتي لها، فيما يبدو، اليد الطولى. كما وصل مؤتمر نزع السلاح منذ مدة طويلة إلى طريق مسدود. هذه هي الخلفية التي نجتمع في ظلها. فلنأمل أن نتمكن في اللجنة الأولى من استعادة الزخم في هذا المجال الحرج، مجال نزع السلاح النووي.

والتعبير الملموس عن هذا النبض الإيجابي يمكن أن يتجلى في إحراز تقدم في المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولسوء الحظ، لم تتمكن اللجنة التحضيرية الثالثة من الاتفاق بشأن مسائل موضوعية. ونأمل ألا يضيع المجتمع الدولي الفرصة التي يهيئها مؤتمر الاستعراض لطي صفحة التطورات السلبية الأخيرة في عملية نزع السلاح النووي.

وبالمثل، من الضروري أن نفكر في اتخاذ خطوات موازية عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تتوخى بذل جهود منتظمة وتدريجية للحد من الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، بهدف نهائي هو القضاء على هذه الأسلحة. والصك الملائم لتحقيق هذا الهدف يمكن أن يكون اتفاقية للأسلحة النووية تصاغ على النموذج المقدم في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وستكون خطوة منطقية تتبع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر المواد الانشطارية. ولا ترى البرازيل أي سبب لعدم البدء في مفاوضات بشأن اتفاقية غير تمييزية وفعالة ويمكن التحقق منها لحظر الأسلحة النووية.

وسوف تواصل البرازيل الترحيب بالجهود المبذولة لزيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعرب عن ارتياحنا لإحراز تقدم في آسيا الوسطى وجنوب شرقي آسيا. ولكننا شعرنا بخيبة الأمل لأن منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط لم تحذوا حذوهما. وتتمثل أماني المجتمع الدولي بأسره في عالم خال من الأسلحة

النووية، فضلا عن أنه مسؤولية مشتركة. وهذه المسألة ليست حكرا على الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية. فجميع الدول تتمتع بحق المشاركة في تلك المفاوضات.

وسوف تقدم البرازيل مرة أخرى مشروع قرار عن منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وقوبل هذا الاقتراح بتأييد ١٥٤ صوتا في الجمعية العامة في السنة الماضية، وتلك علامة على تأييد الغالبية الكبيرة من الدول الأعضاء لتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية حاليا وتوسيعها.

ورحبنا بدخول اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ في آذار/ مارس الماضي. وبعد أن صادقت البرازيل على الاتفاقية في نيسان/أبريل، شاركت في الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في موزامبيق في أيار/ مايو الماضي. ولكن بالرغم من الالتزام باتفاقية أوتاوا لا تزال الألغام الأرضية تزرع في أماكن كثيرة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء فشل هيئة نزع السلاح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومن شأن عقد دورة استثنائية يجري الاستعداد لها بعناية أن تمكن المجتمع الدولي من حصر ما تحقق ووضع أسس العمل في المستقبل. وفكرة عقد دورة استثنائية يجب الحيلولة دون ضياعها.

إن موضوع الأسلحة الصغيرة يتطلب المزيد من اهتمامنا في أثناء هذه الدورة للجمعية العامة. لقد أبرز وزير الخارجية البرازيلي في كلمته التي أدلى بها أمام الجمعية العامة وكلمته في المناقشة الوزارية في مجلس الأمن أهمية مكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وفي أمريكا الجنوبية يرتبط تدفق الأسلحة الصغيرة ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ومن ثم يشكل تهديدا حقيقيا للمجتمعات الديمقراطية.

ونثني على عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة ونؤيد نتائجه وتوصياته. ونتوقع تماما أن تتمكن هذه اللجنة من الاتفاق على مكان انعقاد مؤتمر دولي في سنة ٢٠٠١ معني بجميع جوانب التجارة غير المشروعة بالأسلحة. وعلى الصعيد الإقليمي، نشعر بالارتياح إزاء العمل الذي تم في منظمة الدول الأمريكية. إن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة إنتاج الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بشكل غير مشروع، التي اعتمدت في عام ١٩٩٧، مثال واضح على التزام منطقتنا بالتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بأنواع الأسلحة الأخرى، تقتضي اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية، التي اعتمدت مؤخرا، بجعل المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أمرا ملزما بالنسبة للبلدان الأمريكية. ونعتقد أنها سوف تسهم بدرجة كبيرة في جعل هذا الصك الهام ببناء الثقة صكا عالميا بحق.

والتقدم المحرز في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية الأخرى يجب ألا يصرف انتباهنا عن تهديد المحرقة النووية. دعونا نذكر أنفسنا بوضوح بأن أسلحة الدمار الشامل يمكن أن تمحي الحياة من على وجه الأرض. وتقوم عملية نزع السلاح على أساس الثقة وحسن النوايا. وتقتضي الثقة بأن الجانبين سينفذان واجباتهما والتزاماتهما المتفق عليها بصورة متبادلة بحسن نية. وحينما تسود الريبة على الثقة، أو حينما تسود الأقوال على الأفعال الصادقة النية فإن جهود نزع السلاح تتدهور.

والبرازيل على استعداد للقيام بدورها لمساعدة المجتمع الدولي على التحرك قدما في ميدان نزع السلاح، وهي قادرة على ذلك. ونسترشد بالرغبة في تعزيز أمننا المشترك وطرح حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية. وفي المقابل لسنا على استعداد لرؤية ترسانات الأسلحة. ويتوقع الرأي العام العالمي بصورة غامرة أن يقوم المجتمع الدولي على نحو لا لبس فيه بإظهار أننا قادرون وسوف نستجيب لتحقيق أمانينا المشتركة من أجل عالم يعمه مزيد من السلام والأمن والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. والبرازيل على ثقة بأن اللجنة الأولى تستطيع أن توجه رسالة واضحة بهذا المعنى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أؤكد للأعضاء

أنه وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، تقتصر البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول، وعلى ٥ دقائق للبيان الثاني. أرجو من الأعضاء أن يتقيدوا بهذه القاعدة.

السيد شاكريان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): توجد على جدول أعمال هذا المنتدى الهام، اللجنة الأولى، بنود حيوية كثيرة، بمقدور أي منها أن يؤثر بصورة جوهرية على السلم والأمن الدوليين بصفة خاصة، وعلى المجتمع الدولي بصورة أعم. وتشمل تلك البنود نزع السلاح العام الكامل، ومنح الدول الحائزة على أسلحة نووية لتأكيدات أمن سلبية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، ومعاهدات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدة بنود أخرى. ولكني أشعر بخيبة الأمل إزاء سوء الفهم بشأن العلاقات الثنائية بين جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة الذي أثير في هذا المنتدى، ولا بد لي، على كره مني، أن أرد.

الادعاء الذي أثاره اليوم وفد الإمارات العربية المتحدة ضد السلامة الإقليمية لبلدي غير مقبول ولا أساس له. وبما أن موقفنا بشأن هذه القضية واضح جدا، لا أرى ثمة حاجة إلى الدخول في تفاصيل محددة. ولكني أود أن أؤكد فقط على أن جمهورية إيران الإسلامية تمتثل على النحو الأوفى لالتزاماتها، بما في ذلك التزاماتها الناجمة عن تفهم عام ١٩٧١.

وتربطنا بجيراننا في منطقة الخليج الفارسي روابط ودية، ونحن على استعداد كما كنا في الماضي لأن ندخل في مباحثات موضوعية بحسن نية مع المسؤولين من الإمارات العربية المتحدة لحل أي سوء تفاهم ممكن.

ورسالتنا إلى جيراننا، بمن فيهم الإمارات العربية المتحدة، هي رسالة صداقة وتعاون. ونحن نواصل بذل الجهود لتعزيز الثقة والتعاون في منطقة الخليج الفارسي. وتوطيد السلام والأمن مسألة بالغة الأهمية في منطقتنا، ولم يدخر بلدي جهدا إلى الآن في سبيل دعم قضية السلام والأمن في المنطقة.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): لن آخذ من وقت لجنتكم الكريمة، ولا أريد أن أدخل في سجال قانوني أو سياسي. وأرجو من زميلي ممثل إيران، إذا كان يريد أن يعرف شيئا حول احتلال بلده للجزر الإماراتية الثلاث منذ عام ١٩٧١، قبل خروج القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي فليذهب إلى مجلس الأمن. فالقضية لا تزال مطروحة على مجلس الأمن منذ عام ١٩٧١. وما ذهب إليه من أن إيران هي التي تعمل في إطار تخفيف التوتر والاستقرار في المنطقة فهذا غير صحيح، لأن الاحتلال لأراضي دولة صغيرة مثل الإمارات يتعارض شكلا ومضمونا مع ما ذهب إليه ممثل إيران.

والاحتلال بالنسبة لنا، كما تحتل إسرائيل جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية العربية والجولان، فإيران تحتل الأراضي العربية في جزرنا الثلاث.

وعليه، فلن أطيل، ياسيادة الرئيس، لأن هذه القضية مطروحة على مجلس الأمن، إضافة إلى أن المجتمع الدولي على إدراك ووعي بأن إيران احتلت الجزر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠